

# مجلة جيل

## الأبحاث القانونية العميقة



مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche - [www.jilrc.com](http://www.jilrc.com) - [law@journals.jilrc.com](mailto:law@journals.jilrc.com) - DOI Prefix:10.33685/1545

العام الحادي عشر - العدد 71 - مارس 2026





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المشرفة العامة ومديرة التحرير:

أ.د. سرور طالبی

DOI Prefix:10.33685/1545

### التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالمياً تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تستهدف نشر المقالات المعمقة في مختلف مجالات العلوم القانونية: "القانون العام والخاص"، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم القانونية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه المجلة تكريساً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء رصيده العلمي بنشر الدراسات الجادة والقيمة، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

### رئيس اللجنة العلمية:

أ.د. الميلود بوطريكي، جامعة محمد الأول وجدة (المغرب)

### عضو اللجنة العلمية الشرفي:

د. عبد الناصر أبو سمهدانة، قاضي في المحكمة الدستورية العليا (فلسطين)

### أسرة التحرير:

أ.د. الاخضر عزي (جامعة محمد بوضياف-المسيلة- الجزائر)

أ.د. أحمد طارق ياسين محمد المولى، جامعة الموصل (العراق)

أ.م.د. نوفل علي عبد الله الصفو، جامعة الموصل (العراق)

د. الداودي نورالدين، جامعة عبد المالك السعدي (المغرب)

د. العيساوي عماد، جامعة كومبلوتنسي بمدريد (إسبانيا)

د. شريف أحمد بعلوشة، وكيل النائب العام، غزة (فلسطين)

د. عبد المنعم عبد الوهاب محمد، نقابة المحامين، البصرة (العراق)

د. همام القوصي، جامعة حلب (الجمهورية العربية السورية)

### أعضاء اللجنة العلمية التحكيمية للعدد:

د. مروى السيد السيد الحساوي

أستاذ القانون الجنائي (جامعة حلوان، مصر)

(وكلية الملك عبدالعزيز بالمملكة العربية السعودية)

# قواعد النشر

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:  
بالنسبة للمقالات والأبحاث العميقة:

- تنشر المجلة المقالات والأبحاث التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ الأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المساهمات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 20 صفحة بالنسبة للمقالات و50 صفحة بالنسبة للأبحاث العميقة، مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وأخرى إحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

## بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية .
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.
- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقال.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته بعد 5 دقائق من تسلمها.

- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي و اتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر، مع مراعاة السرية التامة في التحكيم
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

#### شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12 .
- يرفق الباحث سيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تدرج الهوامش ألياً في نهاية كل صفحة وقائمة المصادر والمراجع في نهاية المقال.

#### نموذج التهميش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الالكترونية:  
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .
7. ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

law@journals.jilrc.com

## الفهرس

الصفحة	
9	• الافتتاحية
11	• تأثير النزاعات المسلحة على الحق في التعليم العالي في ضوء القانون الدولي الإنساني؛ عبنة قيس - عباسي أحمد المبارك (جامعة الوادي- الجزائر)
19	• تصور مقترح لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم في فلسطين؛ أحمد عمر صافي - رامز عمر صافي (وزارة التربية والتعليم) - أحمد عبد المعطي سعد (جامعة القدس المفتوحة)
55	• إعادة إعمار التعليم العالي في مجتمعات ما بعد النزاع: من التشخيص إلى استشراف المستقبل؛ سكيمة أيت الفقيه (جامعة ابن زهر، المغرب)
75	• ضرورة التعاون الدولي والعربي في مجال التعليم العالي الذي في قطاع غزة؛ ابتسام قرقح (جامعة باتنة 01، الجزائر)
83	• المركز القانوني للمالك المشترك بين إكراهات الالتزام المالي و ضمانات الحماية القضائية في ضوء القانون المغربي؛ أكليد عبد المغيث (جامعة القاضي عياض- المملكة المغربية)

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي



## الافتتاحية

### بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

يصدر العدد الحادي والسبعون من مجلة جيل الأبحاث القانونية العميقة في وقت يعاني فيه لبنان والمنطقة بأكملها من عدوان مستمر من قبل الكيان الصهيوني الغاصب وحلفائه، الذين ينتهكون قواعد القانون الدولي الإنساني ويحرمون المدنيين من أبسط حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في الحياة والتعليم. وبناءً على ذلك، يتضمن هذا العدد مجموعة من الأبحاث التي تشرح تأثير النزاعات المسلحة على الحق في التعليم العالي في ضوء القانون الدولي الإنساني؛ ويقدم تصور مقترح لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم في فلسطين.

كما يشخص ويستشرف هذا العدد إعادة إعمار التعليم العالي في مجتمعات ما بعد النزاع، ويوصي بضرورة التعاون الدولي والعربي في مجال التعليم العالي الذكي في قطاع غزة.

وأخيراً يختتم هذا العدد بدراسة عميقة تتناول المركز القانوني للمالك المشترك بين إكراهات الالتزام المالي و ضمانات الحماية القضائية في ضوء القانون المغربي.

نشكر كل من ساهم في إصدار هذا العدد... والله الموفق في الأول والأخر

أ.د. سرور طالببي / المشرفة العامة ومديرة التحرير



## تأثير النزاعات المسلحة على الحق في التعليم العالي في ضوء القانون الدولي الإنساني

The Impact of Armed Conflicts on the Right to Higher Education in Light of International Humanitarian Law

د. عبنة قيس - د. عباسي أحمد المبارك (جامعة الوادي- الجزائر)

Dr. Abana Kais - Dr. Abbassi Ahmed El-Moubarek (University of El Oued - Algeria)

### Abstract:

The right to education, particularly higher education, is considered one of the fundamental rights enshrined in international human rights instruments. However, this right is subjected to serious violations during armed conflicts as a result of targeting university institutions, the disruption of the educational process, the migration of academic professionals, and the deterioration of educational infrastructure.

In this context, a fundamental question arises regarding the effectiveness of the rules of International Humanitarian Law in protecting the right to higher education during armed conflicts, as well as the limits of the obligations imposed on parties to the conflict to respect and protect educational institutions, while highlighting the practical challenges that hinder the implementation of such protection.

Accordingly, the main research problem of this paper can be formulated as follows: To what extent does International Humanitarian Law contribute to the protection of the right to higher education during armed conflicts, and what legal and practical challenges prevent the effective ضمان of this protection?

**Keywords:** Armed Conflicts / Right to Higher Education / International Humanitarian Law / Protection of Educational Institutions.

## مستخلص:

يُعدّ الحق في التعليم، ولا سيما التعليم العالي، من الحقوق الأساسية التي كرّستها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، غير أنّ هذا الحق يتعرّض لانتهاكات جسيمة أثناء النزاعات المسلحة، نتيجة استهداف المؤسسات الجامعية، تعطّل العملية التعليمية، هجرة الكفاءات الأكاديمية، وتدهور البنية التحتية التعليمية. وفي هذا السياق، يثور تساؤل جوهري حول مدى فعالية قواعد القانون الدولي الإنساني في حماية الحق في التعليم العالي أثناء النزاعات المسلحة، وحدود الالتزامات الواقعة على عاتق أطراف النزاع في احترام وحماية المؤسسات التعليمية، مع إبراز الإشكالات العملية التي تعيق تنفيذ هذه الحماية. ومن هنا تنبثق الإشكالية الرئيسة للمداخلة على النحو الآتي:

إلى أي مدى يسهم القانون الدولي الإنساني في حماية الحق في التعليم العالي أثناء النزاعات المسلحة، وما هي التحديات القانونية والواقعية التي تحول دون ضمان هذه الحماية؟

الكلمات المفتاحية: النزاعات المسلحة/ الحق في التعليم العالي/ القانون الدولي الإنساني/ حماية المؤسسات التعليمية.

## الخطّة:

### مقدمة:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للحق في التعليم العالي أثناء النزاعات المسلحة

المطلب الأول: مفهوم الحق في التعليم العالي وطبيعته القانونية

• تعريف الحق في التعليم العالي.

• مكانته ضمن حقوق الإنسان الأساسية.

• الخصائص القانونية للحق في التعليم (الاستمرارية، الإلزام، عدم التمييز).

المطلب الثاني: الأساس القانوني لحماية التعليم العالي في القانون الدولي الإنساني

- حماية الأعيان المدنية والمؤسسات التعليمية.
  - النصوص الدولية ذات الصلة (اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية).
  - العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في زمن النزاعات.
  - المبحث الثاني: تأثير النزاعات المسلحة على الحق في التعليم العالي والتحديات المرتبطة بحمايته
  - المطلب الأول: مظاهر تأثير النزاعات المسلحة على التعليم العالي
  - استهداف الجامعات والمنشآت التعليمية.
  - تعطيل العملية التعليمية ونزوح الطلبة والأساتذة.
  - تراجع جودة التعليم وفقدان الاستقرار الأكاديمي.
  - المطلب الثاني: التحديات القانونية والعملية لحماية التعليم العالي أثناء النزاعات
  - ضعف آليات التنفيذ والمساءلة الدولية.
  - صعوبة التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية.
  - غياب الإرادة السياسية وتحديات ما بعد النزاع.
- خاتمة
- أهم النتائج المتوصل إليها.
  - توصيات لتعزيز حماية التعليم العالي أثناء النزاعات المسلحة.
  - آفاق تطوير دور القانون الدولي الإنساني في هذا المجال.

#### مقدمة:

يُعدّ الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، ويكتسي التعليم العالي على وجه الخصوص أهمية استراتيجية بالنظر إلى دوره في إعداد النخب العلمية، وتطوير البحث الأكاديمي، وتعزيز الابتكار، وبناء القدرات المؤسسية للدول. فالتعليم العالي لا يمثل مجرد مرحلة تعليمية متقدمة، بل يُعدّ رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ دولة القانون، وتعزيز السلم الاجتماعي<sup>1</sup>.

غير أنّ هذا الحق يتعرض لانتهاكات جسيمة في سياق النزاعات المسلحة، حيث تشهد المؤسسات الجامعية تدميرًا ممنهجًا أو عرضيًا، وتعاني المنظومات التعليمية من الانهيار، نتيجة استهداف الأعيان المدنية، ونزوح الطلبة والأساتذة، وتراجع التمويل، فضلًا عن غياب الاستقرار الأمني. وقد أظهرت النزاعات المسلحة المعاصرة أن التعليم العالي أصبح أحد أكثر القطاعات هشاشة وتأثرًا، رغم ما يتمتع به من حماية قانونية في إطار القانون الدولي<sup>2</sup>.

وانطلاقًا من ذلك، تطرح هذه الدراسة الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى يسهم القانون الدولي الإنساني في حماية الحق في التعليم العالي أثناء النزاعات المسلحة؟ وما هي التحديات القانونية والواقعية التي تحول دون ضمان هذه الحماية؟ وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى إبراز مدى فعالية الإطار القانوني الدولي القائم، وتحليل أوجه القصور في تطبيقه، مع تقديم مقترحات عملية لتعزيز حماية التعليم العالي في سياق النزاعات المسلحة. وللإجابة عن هذه الإشكالية، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية ذات الصلة، مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج، وذلك وفق خطة ثنائية تقوم على مبحثين رئيسيين.

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للحق في التعليم العالي أثناء النزاعات المسلحة

سوف نبين في المبحث الإطار المفاهيمي والقانوني للحق في التعليم العالي في سياق النزاعات المسلحة، من خلال ضبط مفهومه وبيان طبيعته القانونية ومكانته ضمن منظومة حقوق الإنسان. كما يتناول الأسس التي أقرها القانون الدولي الإنساني لحماية هذا الحق، مع تحليل مدى تكامل هذه القواعد مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء النزاعات. ويُشكّل هذا التأصيل النظري أساسًا منهجيًا لازمًا لفهم الإشكالات التطبيقية المرتبطة بحماية التعليم العالي في ظروف النزاع المسلح.

### المطلب الأول: مفهوم الحق في التعليم العالي وطبيعته القانونية

يُقصد بالحق في التعليم العالي تمكين الأفراد من الالتحاق بالمؤسسات الجامعية والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، وفق معايير الكفاءة والاستحقاق، وبما يضمن تكافؤ الفرص دون أي تمييز<sup>3</sup>. ويُعدّ هذا الحق امتدادًا طبيعيًا للحق في التعليم بصفة عامة، غير أنه يتميز بخصوصية تتعلق بطبيعته ووظيفته المجتمعية.

وقد كرّست المواثيق الدولية هذا الحق، حيث نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته (26) على أن التعليم العالي يجب أن يكون متاحًا للجميع على قدم المساواة، على أساس الكفاءة. كما أكدّ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التزام الدول باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأعمال التدريجي لهذا الحق<sup>4</sup>.

ومن الناحية القانونية، يُصنّف الحق في التعليم العالي ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنّ أهميته تتجاوز هذا التصنيف التقليدي، نظرًا لارتباطه الوثيق بجملة من الحقوق الأخرى، مثل الحق في العمل، والحق في المشاركة في الحياة العامة، والحق في التنمية.

ويتسم الحق في التعليم العالي بعدة خصائص قانونية أساسية، من أبرزها:

• الاستمرارية: إذ لا يجوز تعطيله كليًا حتى في حالات الطوارئ أو النزاعات المسلحة، باعتباره حقًا ملازمًا لكرامة الإنسان<sup>5</sup>.

• الإلزام: حيث تلتزم الدول، وأطراف النزاع المسلحة، باتخاذ التدابير الممكنة لحمايته وضمان الحد الأدنى من ممارسته.

• عدم التمييز: وهو مبدأ جوهري يفرض ضمان الوصول إلى التعليم العالي دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الانتماء السياسي أو الوضع القانوني.

**المطلب الثاني: الأساس القانوني لحماية التعليم العالي في القانون الدولي الإنساني**

يستمد الحق في التعليم العالي أثناء النزاعات المسلحة حمايته القانونية من القواعد العامة للقانون الدولي الإنساني، التي تهدف أساسًا إلى حماية المدنيين والأعيان المدنية والحد من آثار النزاعات المسلحة. وتُعدّ المؤسسات التعليمية، بما فيها الجامعات، من الأعيان المدنية التي تتمتع بالحماية، ما لم تُستخدم لأغراض عسكرية<sup>6</sup>.

وقد أكدت اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 على مبدأ حماية المدنيين، في حين جاء البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 ليعزّز هذه الحماية من خلال النص صراحة على حظر الهجمات الموجهة ضد الأعيان المدنية<sup>7</sup>. كما وسّع البروتوكول الإضافي الثاني نطاق الحماية ليشمل النزاعات المسلحة غير الدولية، التي تُعدّ الأكثر شيوعًا في العصر الحديث.

ورغم أن النصوص الدولية لم تُفرد حماية التعليم العالي بنصوص تفصيلية مستقلة، إلا أن الحماية تُستمد من القواعد العامة، لا سيما مبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، ومبدأ التناسب، ومبدأ اتخاذ الاحتياطات اللازمة أثناء العمليات العسكرية.

إلى جانب ذلك، يستمر سريان قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، بما فيها الحق في التعليم، حيث يتكامل هذا القانون مع القانون الدولي الإنساني، ولا يُلغيه، بل يُعزّز نطاق الحماية القانونية للحقوق الأساسية<sup>8</sup>.

ولقد خلصنا في هذا المبحث إلى أن الحق في التعليم العالي يتمتع بمكانة قانونية راسخة ضمن منظومة حقوق الإنسان، ويستند في حمايته أثناء النزاعات المسلحة إلى قواعد عامة في القانون الدولي الإنساني. كما أبرزت تكامل هذه القواعد مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يعزز الإطار الحمائي لهذا الحق. غير أن هذا التأصيل النظري يظل بحاجة إلى اختبار فعاليته على مستوى الواقع العملي، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الموالي.

#### المبحث الثاني: تأثير النزاعات المسلحة على الحق في التعليم العالي والتحديات المرتبطة بحمايته

يتناول هذا المبحث الأثر العملي للنزاعات المسلحة على الحق في التعليم العالي، من خلال تحليل أبرز مظاهر الانتهاك التي تطل المؤسسات الجامعية والعمليات التعليمية في سياق النزاع المسلح. كما يُسلط الضوء على التحديات القانونية والواقعية التي تعيق توفير حماية فعّالة لهذا الحق، رغم ما يقرّه القانون الدولي الإنساني من قواعد ومبادئ، وذلك بهدف إبراز الفجوة القائمة بين الإطار القانوني النظري ومتطلبات التطبيق العملي.

#### المطلب الأول: مظاهر تأثير النزاعات المسلحة على التعليم العالي

تُخلف النزاعات المسلحة آثاراً عميقة ومتعددة الأبعاد على منظومة التعليم العالي، ويمكن إجمال أبرز هذه المظاهر فيما يلي:

أولاً، استهداف الجامعات والمنشآت التعليمية، سواء بالقصف المباشر أو بتحويلها إلى مواقع عسكرية، وهو ما يُعدّ انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ويؤدي إلى تدمير البنية التحتية التعليمية بشكل يصعب إصلاحه<sup>9</sup>.

ثانياً، تعطيل العملية التعليمية، حيث تُغلق الجامعات لفترات طويلة، ويتعذر انتظام الدراسة، مما يؤدي إلى انقطاع الطلبة عن التعليم، وضياع سنوات دراسية كاملة، فضلاً عن نزوح الأساتذة والباحثين إلى الخارج بحثاً عن الأمان والاستقرار<sup>10</sup>.

ثالثاً، تراجع جودة التعليم وفقدان الاستقرار الأكاديمي، نتيجة نقص الموارد المالية، وغياب البحث العلمي، وانحيار البيئة الجامعية، وهو ما ينعكس سلباً على مخرجات التعليم العالي وقدرة المجتمع على التعافي بعد النزاع.

**المطلب الثاني: التحديات القانونية والعملية لحماية التعليم العالي أثناء النزاعات:**

رغم وجود إطار قانوني دولي يقر بحماية التعليم العالي، إلا أن تطبيق هذه الحماية يواجه جملة من التحديات، من أبرزها:

• ضعف آليات التنفيذ والمساءلة الدولية، حيث تعاني المنظومة الدولية من قصور في محاسبة مرتكبي الانتهاكات، خاصة في ظل تعقيد النزاعات المسلحة وتعدد أطرافها<sup>11</sup>.

• صعوبة التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، لا سيما عندما تُستغل المؤسسات التعليمية لأغراض عسكرية، مما يؤدي إلى فقدانها الحماية القانونية.

• غياب الإرادة السياسية لدى أطراف النزاع، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والمؤسسية في مرحلة ما بعد النزاع، التي تعيق إعادة بناء قطاع التعليم العالي.

ونخلص في هذا المبحث إلى أن النزاعات المسلحة تُخلف آثاراً جسيمة ومباشرة على الحق في التعليم العالي، من خلال استهداف المؤسسات الجامعية وتعطيل العملية التعليمية وتقويض الاستقرار الأكاديمي. كما ظهر أن التحديات القانونية والواقعية، وعلى رأسها ضعف آليات التنفيذ والمساءلة، تُحدّ من فعالية الحماية التي يقرّها القانون الدولي الإنساني. وهو ما يؤكد اتساع الفجوة بين القواعد القانونية القائمة ومتطلبات ضمان حماية فعلية للتعليم العالي في سياق النزاعات المسلحة.

#### خاتمة:

في خاتمة هذه الورقة البحثية نخلص إلى أن هذه الدراسة تظهر أن القانون الدولي الإنساني يوفر إطارًا قانونيًا مهمًا لحماية الحق في التعليم العالي أثناء النزاعات المسلحة، إلا أن هذه الحماية تظل في كثير من الأحيان نظرية بسبب ضعف آليات التنفيذ وغياب الالتزام الفعلي من قبل أطراف النزاع. وتوصي الدراسة بضرورة ما يأتي:

- تعزيز تطبيق آليات المساءلة الدولية عن الانتهاكات التي تطل المؤسسات التعليمية.
  - تحييد الجامعات والمؤسسات التعليمية عن النزاعات المسلحة.
  - دعم إعادة تأهيل التعليم العالي في مرحلة ما بعد النزاع، باعتباره ركيزة أساسية لإعادة البناء المجتمعي.
- كما تفتح الدراسة آفاقًا لتطوير دور القانون الدولي الإنساني، من خلال تعزيز التكامل مع قانون حقوق الإنسان، وتطوير قواعد أكثر وضوحًا وصراحة لحماية التعليم العالي<sup>12</sup>.

#### قائمة المراجع والمصادر:

- 1- اتفاقيات جنيف الأربع لحماية ضحايا النزاعات المسلحة، 1949.
- 2- البروتوكول الإضافي الأول والثاني الملحقان باتفاقيات جنيف، 1977.
- 3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.
- 4- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966.
- 5- أحمد أبو الوفا، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 6- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- 7- محمود شريف بسيوني، دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار الشروق.
- 8- Jean Pictet, Development and Principles of International Humanitarian Law, ICRC.
- 9- Marco Sassòli, International Humanitarian Law, Edward Elgar.
- 10- تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول حماية التعليم أثناء النزاعات المسلحة.
- 11- تقارير اليونسكو بشأن أثر النزاعات المسلحة على التعليم العالي.
- 12- إعلان المدارس الآمنة (Safe Schools Declaration)، 2015.

## تصور مقترح لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم في فلسطين

A proposed framework for implementing the Sustainable Development Goals in the Ministry of Education

د. أحمد عمر صافي      د. أحمد عبد المعطي سعد      د. رامز عمر صافي  
وزارة التربية والتعليم      جامعة القدس المفتوحة      وزارة التربية والتعليم

### Abstract:

This study aimed to develop a suggested envision for activating the role of the Ministry of Education in achieving the sustainable development goals. It is a crucial issue at present, focusing on improving three fundamental aspects: economic, social and environmental.

To achieve this concept, it is essential to teach it by integrating it into educational curricula, particularly within the Ministry of Education. This study employed a descriptive-analytical approach to answer its research questions, through a review and analysis of existing literature. The study addressed the topic of sustainable development and its connection with the educational system, specifically within the Ministry of Education.

This study addressed the connection between the topic of sustainable development and the Ministry of Education, and how to implement and disseminate the sustainable development goals within the Ministry of Education. The study concluded with a number of findings, the most important of which is that linking the sustainable development to education plays a significant role in developing the intellectual, cognitive, and skill-based competencies of individuals necessary to achieve sustainable development.

It also highlighted the need to focus on adding skills for dealing with society, finding solutions to problems, and utilizing the surrounding environment. The study concluded that teaching and embedding the sustainable development requires specific methods, and that sustainable development needs components for teaching it, these components must take into account the educational process and environment.

The study also highlighted some of the competencies necessary to achieve the sustainable development goals, as well as the educational needs for sustainable development. The study recommended that educational institutions and the Ministry of education to develop the capabilities of their employees, as this provides knowledge and influences attitudes and behavior, and it is important to ensure that all employees in the ministry should acquire appropriate knowledge of sustainable development, and to adopt clear strategies, plans, and curricula that respond to the requirements of the sustainable development.

### مستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى وضع تصور لتفعيل دور وزارة التربية و التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، بوصفها من المواضيع التي تلقى اهتماماً كبيراً في جميع دول العالم، فهي قضية مهمة في الوقت الراهن، ومحور اهتمامها يتمثل في تحسين ثلاث جوانب أساسية، وهذه الجوانب تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولتحقيق هذا المفهوم لدى النشء لابد من تعليمها لهم، ويكون هذا بإدراجها في المناهج التعليمية، خصوصاً في وزارة التربية والتعليم.

واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة؛ من خلال تقصي وتحليل الأدب حيث تناولت الدراسة الحالية موضوع التنمية المستدامة وما يتعلق بها من المنظومة التعليمية، خصوصاً في وزارة التربية والتعليم. حيث تناولت هذه الدراسة ارتباط موضوع التنمية المستدامة لوزارة التربية والتعليم، وكيفية تطبيق ونشر أهداف التنمية المستدامة في الوزارة.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج، أهمها أن ربط التنمية المستدامة بالتعليم له دور كبير في تنمية كفاءات الفرد الفكرية والمعرفية والمهارية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، وضرورة الاهتمام بإضافة مهارات التعامل مع المجتمع وكيفية إيجاد حلول للمشكلات والاستفادة من البيئة المحيطة، وتوصلت الدراسة إلى أن تعليم التنمية المستدامة وترسيخها يتطلب أساليب محددة، وتحتاج التنمية المستدامة إلى مقومات لتعليمها وهذه المقومات لابد فيها من مراعاة العملية والبيئة التعليميتين، كما أبرزت الدراسة بعض الكفاءات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذا احتياجات التعليم من أجل التنمية المستدامة. كما وأوصت الدراسة أن تسعى مؤسسات التعليم والوزارة إلى تنمية قدرات العاملين ، إذ توفر المعارف وتؤثر في المواقف والسلوك، ومن المهم أن تكفل اكتساب جميع العاملين في الوزارة للمعرفة الملائمة بالتنمية المستدامة، اعتماد استراتيجيات وخطط ومناهج واضحة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.

## مقدمة:

إن من أهم التحديات التي تواجه الشعوب والحكومات الثورية نحو التقدم والبناء هي اختيار النموذج التنموي المناسب الشامل لكافة فئات وأفراد المجتمع من جانب، والمستدام بحيث يأخذ في اعتباره الجيل الحاضر والأجيال القادمة على السواء من جانب آخر، فضلا عن أنه يجب أن يتزامن مع ثقافة وبناء المجتمع. كما وحرصت دول العالم على الاهتمام بأفرادها بلا استثناء، وذلك بأن توفر لهم حياة تتسم بالجودة والرفي عن طريق حل جميع المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجههم، ولذلك ظهرت بعض المصطلحات الحديثة التي تهتم بذلك، ومن أهمها مصطلح التنمية المستدامة.

فالتنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلي وأفضل، وتطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي، أيضا التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري ومهم لكل مجتمع إنساني، وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة مناسب أو حياة أفضل، وهي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم، وهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي. (ابو النصر:2017،17)

ولقد اعتبرت التنمية المستدامة مطلبا جماهيريا بامتياز، لاسيما تلك المساعي الرامية لإرساء حقوق الأجيال القادمة، و قد عمدت كل هياكل الدول ومؤسساتها بالمساهمة الجادة في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل ابرز الهياكل والمؤسسات أخذت على عاتقها المساهمة الجادة في تجسيد التنمية المستدامة على أرض الواقع، وخصوصا المؤسسات التعليمية.

وقد أكدت العديد من الدراسات العالمية التي تبنت أساليب حديثة في الإدارة، لاسيما (التنمية المستدامة)، علي أهمية ذلك النهج ونجاحه للحصول علي منتج صناعي قادر علي المنافسة في الأسواق العالمية، وكذلك الحصول علي منتج تعليمي مناسب في المؤسسات التربوية، ألا وهو نوعية الطالب الخريج من تلك المؤسسات التربوية، والقادر علي الإسهام بتنمية ورفي المجتمع بكافة المجالات وبصورة فعالة.

وأصبح الاهتمام بالتنمية المستدامة هاجسا كبيرا في المؤسسات التعليمية، وبهذا لا يختلف حقل التعليم عن المجالات الأخرى، حيث أصبحت التنمية شعارا ومطلبا، وأصبحت الأجهزة التنفيذية المعنية بالتعليم تحت ضغط ملحوظ لاستخدام التنمية المستدامة كمعيار للمنتج التعليمي، ويدعم هذا الضغط الخارجي التوجه الداخلي نحو التنمية، وهو الذي كان دائما من أهم سمات المؤسسات التعليمية.

وتلعب مؤسسات التعليم دورًا مهمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام (2030)، وإنّ مؤسسات التعليم المذكورة على وجه التحديد في إطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن جودة وشمولية التعليم، إلا أنّ تأثيرها يمتدّ في الواقع الى جميع الأهداف من خلال التدريس والتعلم، ومخرجات البحث، والمبادرات التي يقوم بها الطلاب الجامعيين، تساهم مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية كونها إحدى أهم حاضنات الأفكار والحلول للمشاكل العالمية ممّا يجعلها قادرة على إحداث تأثير إيجابي.

ومنذ أن أجمع المجتمع الدولي على أجندة التنمية (2030)، قامت بعض مؤسسات التعليم بمبادرات لتعزيز استدامتها، كما أطلقت حواراً مع المجتمع ووزارات التعليم والطلاب ومراكز الأبحاث والابتكار حول أهداف التنمية المستدامة وطرق تحقيقها، ومع ذلك، كان التقدم بطيئا في المنطقة العربية .

<https://www.unesco.org/ar/articles>

#### مشكلة الدراسة:

يُعدُّ التعليم حجر الزاوية في العملية التنموية والركيزة الأساسية لإنجاحها، فكون الإنسان محور العملية التنموية وزاد علاقة مباشرة بين التعليم والتنمية المستدامة، ويُعدُّ التعليم ذا أثر إيجابي على شتى نواحي التنمية على الإنتاج وعلى الصحة وعلى البيئة، وعلى غيرها، بشكل مباشر أو غير مباشر، ويصب في مصلحة النمو الاقتصادي للبلد، وينعكس قوة أو ضعفا مستوى التعليم على تكوين رأس المال البشري الذي تكمن أهميته بوصفه عنصراً من عناصر الإنتاج أو في كونه مدخلاً أساسيا في عمليات الإنتاج، فضلاً عن كونه ركيزة التطور وتحقيق الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

والتعليم، فضلاً عن كونه حقاً من حقوق الإنسان، فإنه شرط لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة وأداة لا غنى عنها لصالح الحكم واتخاذ القرارات النيرة وتعزيز الديمقراطية، لذلك فإن التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة ينمي ويعزز قدرة الأفراد والجماعات والمجتمعات والمنظمات والبلدان على أن تبني أحكاماً واختيارات تخدم التنمية المستدامة.

وتعتبر وزارة التربية و التعليم العالي في قطاع غزة من بين أهم المسؤولين عن معالجة اثار ما بعد الحرب، خصوصاً في تطبيق تنمية العنصر البشري وتطوير المعرفة في المجتمع، ونشر التنمية المستدامة وتطبيق معاييرها، ومن خلال عمل الباحث في احدى عدد من المدارس، تبين أن هناك قصور في تطبيق اهداف التنمية المستدامة في وزارة التربية و التعليم العالي في قطاع غزة، خصوصاً بعد حرب (2024)، وبعض المشكلات التي تواجه وزارة التربية و التعليم العالي في قطاع غزة، لذلك كان لا بد من الوقوف على واقع وزارة التربية و التعليم العالي في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة بعد الحرب، والوقوف على الاجراءات والمواقف التي اتخذتها وستخذها الوزارة لمعالجة اثار الحرب، وعمل تصور مقترح لتطبيق اهداف التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم من أجل معالجة القصور والمشكلات التي واجهت وتواجه وزارة التربية والتعليم.

ويواجه التعليم أزمات مركبة تهدد استمرارية العملية التعليمية، وفي ظل وجود دمار واسع للبنية التحتية، وانقطاع طويل عن الدراسة، ونقص حاد في الامكانيات، الى جانب الاثار النفسية العميقة التي خلفتها الحرب لدى الطلبة والمعلمين والعملية التعليمية بشكل عام، مما يتطلب تدخل عاجل وخطط واقعية قائمة على الشراكة والتكامل، فمن هنا جاءت مشكلة الدراسة بوضع تصور مقترح قد يساهم في حل بعض من هذه المشكلات. [www.palonline.com](http://www.palonline.com).

#### أسئلة الدراسة:

- ما واقع وزارة التربية و التعليم العالي في قطاع غزة ؟
- ما دور وزارة التربية و التعليم العالي في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما التصور المقترح لدور التعليم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى :

- التعرف الى واقع وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة.
- التعرف الى دور وزارة التربية والتعليم في تحقيق التنمية المستدامة .
- تقديم تصور مقترح لدور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة.

### أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- تأتي أهمية الدراسة من أهمية التوجه للتعرف الى دور وزارة التربية والتعليم في تحقيق التنمية المستدامة.
- 2- قد تسهم في الكشف عن أهم المعوقات التي تواجه وزارة التربية والتعليم في تحقيق التنمية المستدامة.
- 3- قد ترشد الباحثين المهتمين بالتنمية البشرية المستدامة في قطاع غزة لأفكار يمكن الاسترشاد بها في عملية تطوير التعليم.
- 4- قد تفيد واضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرارات في تحقيق وتوظيف التنمية البشرية المستدامة في المدارس ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، ومواجهة كافة الظروف لتجويد وتطوير التعليم.
- 5- قد تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة التربوية، خصوصا في ظل ندرة الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم .
- 6- تكشف عن التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المستدام، مما يوفر إطاراً لتطوير استراتيجيات فعالة للتغلب على هذه العقبات؛ بالاستفادة من التوصيات المقدمة؛ مما يساعد صناع القرار في تطوير سياسات تعليمية تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7- توفر أساسًا للبحوث المستقبلية، يمكن الباحثين من البناء على نتائجها لاستكشاف جوانب جديدة أو تطوير نماذج تعليمية مبتكرة تساهم في تعزيز الاستدامة.

8- تقديم تصور مقترح لتطبيق أهداف التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على الآتي:

الحدود الزمنية: العام (2026) م.

الحدود المكانية: وزارة التربية والتعليم.

الحدود الموضوعية: تتحدد الحدود الموضوعية لهذه الدراسة بالتصور المقترح لتفعيل دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت إلى تحقيقها؛ سوف يستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبه المسحي؛ والمنهج الاستقرائي لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

● وزارة التربية والتعليم:

نشأت وزارة التربية والتعليم العالي بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية، مهام التعليم في فلسطين عام (1994)، وفي عام (1996) أنيطت صلاحيات التعليم العالي بوزارة جديدة حملت اسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فيما ظلت الوزارة الأم تحمل اسم وزارة التربية والتعليم. وفي تعديل وزاري على الحكومة الفلسطينية عام (2002) تم إعادة دمج الوزارتين في وزارة واحدة حملت اسم وزارة التربية والتعليم العالي.

وتتولى الوزارة مسؤولية الإشراف على التعليم الفلسطيني وتطويره في مختلف مراحله، في قطاعي التعليم العام والتعليم العالي، وتسعى لتوفير فرص الالتحاق لجميع من هم في سن التعليم، وكذلك تحسين نوعية

وجودة التعليم والتعلم للارتقاء به بما يتلاءم مع مستجدات العصر، وكذلك تنمية القوى البشرية العاملة في القطاع التعليمي، من أجل إعداد المواطن الفلسطيني المؤهل، والقادر على القيام بواجباته بكفاءة واقتدار. كما وحرصت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، منذ توليها قيادة دفة التعليم، على النهوض بالعملية التربوية، وبذلت جهوداً كبيرة في هذا المجال، وسط ظروف سياسية صعبة، فقد تحملت عبئاً كبيراً، وورثت تركة ثقيلة، وبنية تربوية شبه مدمرة، خلفها الاحتلال الصهيوني، وأخذت على عاتقها أن تنجح، ووضعت ذلك نصب عينها هدفاً للتحقيق.

وحين نتحدث عن إدارة شؤون 1.1 مليون طالب وأكثر من 50 ألف معلم، والإشراف على قرابة (2000) مدرسة وعشرات الجامعات والمعاهد العليا، والانطلاق في مشروع كبير تمثل ببدء تطبيق أول منهاج فلسطيني، والبدء بتطبيق خطط تطويرية شاملة للنهوض بالتعليم الفلسطيني وتوفيره للجميع، وتحمل عبء التزايد الحاصل في عدد المواليد، الأمر الذي يجعلنا في سباق متسارع لبناء المزيد والعديد من المدارس لحل المشاكل الناتجة عن الاكتظاظ في الصفوف الدراسية، فإننا نطمح في مدّ يد العون لنا ومساندتنا محلياً وعربياً ودولياً، لتخطّي الصعاب والوصول إلى الهدف السامي والنبيل، وتوفير أجواء التفاؤل والأمل لجيل فلسطيني واعد، ينشد العلم والحياة بحرية وأمان. [www.moe.com](http://www.moe.com)

ولأن الوزارة تدرك مدى أهمية تطوير التعليم العام وتحسين نوعيته، ومدى أهمية تحقيق معايير الجودة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، فقد عملت جاهدة على تدريب المعلمين وتأهيلهم، لخلق قاعدة تربوية قادرة على الأخذ بيد أطفال فلسطين نحو مجريات العصر الحديث، عصر المعلومات المتسارعة والتكنولوجيا الحديثة، فعملت على إدخال الحاسوب إلى المدارس، وتم ربط بعض هذه المدارس بشبكة الإنترنت، وفي استمرار لهذه الجهود تبنت خطة لتدريب جميع المعلمين الفلسطينيين في دورات مستمرة لرفع كفاءتهم وأدائهم، وتعمل حالياً على تنفيذ استراتيجية تدريب وتأهيل المعلمين بالتعاون مع الجامعات.

وضمن جهودها الرامية إلى إيجاد بنية تحتية في المجال المهني والتقني، فقد تبنت الوزارة استراتيجية أيضاً تشمل تطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني والمصادر البشرية وتطوير الموارد المادية والمناهج والأنظمة والتشريعات المتعلقة بهذا القطاع.

وتدرك الوزارة أن دربها طويل وشاق، غير أنه بالعزيمة والتصميم والمثابرة والإرادة، سيحفل بالإنجازات، وسيفضي إلى نهاية مشرقة ومشرّفة. [www.moe.com](http://www.moe.com)

وفي عام (2002)، دمجت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع وزارة التربية والتعليم في وزارة واحدة، وبعد عام أُعيد تفعيل مجلس التعليم العالي لرسم السياسات العامة، وكذلك تم تفعيل مجلس البحث العلمي لرسم السياسات البحثية ضمن إطار مؤسسات التعليم العالي، وتم إنشاء هيئة الاعتماد والجودة لترخيص وتقييم واعتماد مؤسسات وبرامج أكاديمية جديدة وقديمة، إضافة إلى إنشاء صندوق إقراض الطالب، لمساعدة الطلبة في تغطية نفقات تعليمهم.

وفي عام (2012)، أُعيد فصل وزارة التعليم العالي عن وزارة التربية والتعليم، واستمرت بتنفيذ كافة أعمالها وتطوير برامجها ووسائل إشرافها وفق خطتها المتوسطة المدى (2011-2013) من خلال مجالسها وهيئاتها وإدارتها العامة وفريق الوزارة الفني والإداري لمواجهة التحديات العديدة وتذليلها وتحقيق رسالتها وتقديم أفضل الخدمات ذات الصلة للمجتمع الفلسطيني، وفي عام (2013) أعيد دمج وزارة التعليم العالي مع وزارة التربية والتعليم في وزارة واحدة، في حين أعيد فصلهما عام (2019) إلى وزارتين <https://www.moe.edu.ps/category/content>

#### الاستدامة:

استدامة (اسم)، استدامة: مصدر استدام، استدامة العيش الرغيد: دوامه، استمراره. معجم المعاني الجامع، 2010.

#### • التنمية المستدامة:

تمثل التغير الايجابي والمستمر في مستوى الرفاه الاقتصادي الحالي للمجتمع، بحيث لا تحرم الاجيال المقبلة من ذلك، حيث ان الاستثمار في راس المال العيني يعتبر عنصرا ضروريا ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ان التنمية البشرية هي الضمان الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة، حيث ان سبب اخفاق البلدان العربية في تنميتها انما يعود الى تركيزها على بناء

راس المال العيني الذي كان يأتي في معظم الاحيان على حساب الرأسمال البشري خاصة في البلدان ذات الريع البترولية.

### مفهوم التنمية المستدامة:

ظهرت العديد من التعاريف التي تطرح البعد الإنساني للتنمية، والتي عرفت بالتنمية البشرية في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية ومن هذه التعاريف: التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات للشعوب، من خلال توفير احتياجاتهم غير المحدودة والمتغيرة عبر الزمان والمكان، التي لا تسعى إلى مجرد إبقاء الإنسان على قيد الحياة، بل هي تهدف أساسا إلى أنه يتمتع بحياة طويلة وصحية، عن طريق إتاحة الفرص له في أن يمتلك الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق؛ يستفيد من التعليم؛ يكتسب المهارات الأكثر تقدما؛ يتمتع بصحة جيدة؛ يمتلك الحرية السياسية (خليفة، 2003 ص28).

وتعرف أيضا بأنها العملية التي تهدف إلى توفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته، عن طريق الوفاء باحتياجاته البيولوجية، العقلية، الروحية، الاجتماعية، الثقافية، وإن هذا التحقيق لذاتيته بمختلف مقوماتها وخصائصها هو خط البداية في تصور مطالب الإنجاز التنموي؛ كما أنه خط النهاية في تقييم هذا الإنجاز على المدى القريب والمتوسط والبعيد. (عمار:1998، ص35)

"وتشمل التنمية المستدامة ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغييرات في محتوى النمو، بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغييرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الاجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي وتوزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية"، ويعرف علماء الاقتصاد التنمية الاقتصادية المستدامة بأنها تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث: بيئي واقتصادي واجتماعي، من خلال عملية تكييف ديناميكية للبدائل، كما أنها تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت". (رومانو:2003)

وهي ضرورة لإنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. ( بوساحة وبحوص:2019، 72)

وتعرف أيضا بأنها: "التنمية التي تسعى لتحقيق احتياجات الحاضر دون تدمير احتياجات الأجيال المقبلة بأبعادها التربوية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية". (عيدة والزبيدي: 2020، 593)

كما يمكن تعريفها بأنها العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع الذي تعمل فيه وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على الوحدة الاقتصادية الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة، ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسية: يشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية: أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة، وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس: فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي)، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي.

ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق، وتعد المجالات المتعددة خاصة الثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من تلك المجالات منفرداً، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديداً في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات، فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة.

أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الاتساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية، أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية، فضلاً عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية، والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظرياً منسجمة، لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس، كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة، فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة، تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية

المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها. (Grosskurth & Rotmans)، (2005)

ويعرفها الباحثان اجرائيا بأنها: عملية التطوير والنمو في كل المجالات، منها التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية، كما أنها تساعد على تطوير و تحقيق الاحتياجات الضرورية للإنسان وللدول من اقتصاد ونمو وتعليم وتطور وغيره من الضرورات، وذلك من أجل بناء مستقبل ناجح.

### خصائص التنمية المستدامة:

هناك العديد من الخصائص للتنمية المستدامة أهمها:

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي للأرض.
- هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء.
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوية والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- هي أيضا تنمية تراعى الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية (كالهواء، والماء..)، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف الطاقات الحيوية.
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة كتطبيق فلسفة التسويق الأخضر بالمنظمات.

### أهداف التنمية المستدامة:

أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق مجموعة أهداف ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولاً: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: وتهدف التنمية المستدامة لتحسين نوعية حياة السكان عن طريق الاهتمام بالتنوع وليس الكم، من خلال العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتحسين نوعية التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، بالإضافة إلى تأمين حياة صحية وضمان تعليمي ذات مستوى عالي ومتساوي لجميع الأفراد، وتعزيز فرص تعليم لكافة الشرائح والمناطق، وضمان الوفرة للمياه والصحة لجميع السكان.

ثانياً: تحقيق استغلال عقلائي للموارد: تعتبر الموارد الطبيعية لكل دولة محدودة نسبياً، لذلك يتوجب توظيفها بشكل جيد وعقلائي من خلال حماية واستعادة الاستخدام الأنسب والمستدام لتلك الموارد، وإدارة الغابات بشكل صحيح ومستدام، ومكافحة التصحر والعمل على وقف تدهور الأراضي الزراعية والعمل على استعادتها، والاهتمام بالمحافظة على التنوع البيولوجي.

ثالثاً: احترام البيئة الطبيعية: من خلال العمل على توطيد العلاقة بين السكان والبيئة حتى تصبح علاقة انسجام والذي يعتبر من أهم أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل والمدروس للمحيطات والموارد البحرية.

رابعاً: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية المستدامة: من خلال مشاركتهم بإيجاد حلول للمشاكل البيئية وتكثيف الجهود على مكافحتها.

خامساً: ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع: عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيا الحديثة في مجال التنمية وطرق استخدامها للوصول إلى تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأهداف.

سادساً: تغيير حاجات وأولويات المجتمع بشكل مستمر: تهدف التنمية المستدامة لتحقيق الإنصاف من خلال تحقيق العدالة والمساواة بين الجيل الحالي والمستقبلي، كما يتوجب العمل على حماية البيئة بهدف التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية، والعمل على استخدام تكنولوجيا أنظف تساهم في محاربة التلوث. (مزريق: 2011).

## استدامة التعليم:

هو مفهوم يهدف إلى ضمان استمرارية وجود التعليم على المدى الطويل، وذلك من خلال تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير السلبي على قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

<https://www.alriyadh.com>

وهو مصطلح حديث النشأة يتعلق بقضايا الاستدامة، عبر تولي مؤسسات التعليم زمام المبادرة في تنبني الاستدامة بوصفها قضية تعليمية بما في ذلك موضوعات الحد من التلوث البيئي ومواجهة الظواهر المناخية غير المتوقعة بطرق إبداعية مبتكرة والتصدي لخطورة نفاذ الموارد الطبيعية.

<https://hbrarabic.com>

## مقومات التعليم المستدام:

إن من أهم مقومات التعليم المستدام ما يأتي:

- يراعي الإطار الثقافي والحضاري، كون التعليم يتأثر بهذا الإطار بشكل متفاوت، نتيجة عوامل ثقافية واجتماعية وتربوية وتعليمية وهيكلية .

- يتميز فكر الاستدامة بالتجدد والديناميكية المستمرين لاسيما أنه يعالج أزمت ومشكلات ذات طبيعة متجددة لذا له أهمية تبني فلسفة التعليم والتدريب .

- ينبغي النظر إلى التعليم المستدام أنه عملية بنائية تراكمية، لذا من المهم جداً بأن يبدأ التعليم المستدام من الحضنة إلى الجامعة .

- ضرورة استمرار دعم الإدارة العليا لبرامج دمج التعليم المستدام في المقررات الدراسية .

ولكي يتمتع التعليم بقدرة تحويلية تجعل بإمكانه دعم خطة التنمية المستدامة الجديدة ، لابد له من الارتقاء إلى مستوى أعلى مما هو عليه الآن ليكون تفاعلياً وتكاملياً وتعاطفياً وجامعاً ، وأن تصبح المدارس أماكن مثالية واضحة للتعليم المستدام ، وتكون ديمقراطية شاملة للجميع ، وبذلك تصبح قادرة على إرساء أسس تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (بورعين: 2023، 380)

## ماذا يقصد بالتنمية المستدامة في التعليم؟

التنمية المستدامة في التعليم تعني بناء نظام تعليمي يوفر فرص تعليمية متساوية للجميع دون تمييز، ويعتمد على دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن أساليب التعليم المبتكرة، واتباع استراتيجيات وأساليب يكون هدفها إضافة معلومات قيّمة للطلاب، وتسعى إلى التوازن بين المعلومات وكيفية تطبيقها، لأن عملية التطبيق وإدارتها كلها تعدّ فنون جديدة يكتسبها الطالب تساعده بامتلاك خبرات للحياة العملية، مثل التعاون، تبادل الأفكار، مشاركة المعلومة، تعلم طرق عملية لتنظيم المعلومات.

## أهداف تطبيق التنمية المستدامة في التعليم:

أهم ما يمكن ذكره من أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

- تسليط الضوء على أهمية العملية التعليمية في تحقيق الأهداف المستقبلية.
- التأكيد على الارتقاء بالعملية التعليمية بطرق مميزة لإثرائها، مما يؤدي إلى الارتقاء بمكانة التعليم عند الجميع.
- استخدام أساليب مبتكرة يكون هدفها إضافة خبرات للمعلمين، وتنمية مهارات المتعلمين.
- تمكين الطلاب من فهم الدور الأساسي للتعليم في حياتهم، وتعليمهم طرق مكتسبة للتعليم الذاتي.
- ضمان وصول التعليم لجميع شرائح المجتمع دون استثناء.
- تعزيز التعليم ذو المعايير العالمية.
- توفير بيئة تعليمية تشجع على التفكير النقدي والابتكار.
- تعزيز الوعي بقضايا الاستدامة وتضمينها في المناهج التعليمية.
- بناء قدرات المعلمين والمدرّبين لتوجيه العملية التعليمية نحو التنمية المستدامة.
- يمكن الإشارة إلى أهمية التعليم المستدامة الذي يهدف إلى جعل ما يتعلمه الفرد يرافقه مدى حياته الاجتماعية والعملية، من خلال المناهج المتبعة في اكسابه المعلومة.

<https://masarat-sy.org/التنمية-المستدامة-في-التعليم>

### خصائص نظام التعليم المستدام:

- أن التعليم له فلسفة شاملة وواضحة تحدد المبادئ والمسلمات التي يركز عليها.
- أن تكون له اهداف واضحة وواقعية وشاملة ومترابطة ومتكاملة والتي تسعى لتحقيق الغايات والتغيرات المرغوبة في المجتمع وما يسوده من عادات وقيم.
- أن يهتم بجميع المراحل، بحيث يؤسس على تحسين المناهج واساليب التدريس، بحيث تكون مبنية على تنمية التفكير والقدرة على حل المشكلات، ويعطي قيمة عليا للعمل ويؤهل الخريج لأن يبدأ العمل بنفسه.
- القدرة في جميع مراحلها على تنمية القدرة العقلية وتعميق مهارات الطلبة، ويطلق امكاناته في الابداع والابتكار والمخاطرة والاعتماد على الذات لإيجاد الحلول.
- يصنع للمعلم والمتعلم صلة وثيقة بمشكلات المجتمع واحتياجاته، ويؤسس لثقافة المعرفة ويشجع على حرية الرأي، ويربط التعليم بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية.
- يوصل للتخصص أفقيا وعموديا فيحترم المراحل المختلفة في التخصص .

### مقومات التنمية المستدامة في العملية التعليمية:

تعتمد مقومات التنمية المستدامة على ثلاث محاور رئيسية هي: البيئة، والاقتصاد، والمجتمع، لذا من المهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بناء أساس يعتمد حل المشكلات التي تواجه الطلاب؛ ويكون من خلال:

**التوجيه الاستراتيجي:** وضع رؤية واضحة وخطط عمل محكمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يراعي فيها العملية التعليمية والبيئية التعليمية للأجيال، للتأكد من مناسبة تحقيقها.

**الشمولية:** ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في العملية التعليمية دون تمييز، لأن الأصل في استدامة التعليم هو تمكين الأفراد من مختلف الثقافات للتعامل مع اختلاف الرأي، وطرق مشروعة للتعامل مع انعدام المساواة.

**الجودة:** توفير تجربة تعليمية عالية الجودة تضمن تحقيق النتائج المرجوة، من طرق استدامة التعليم التي تعمل على اكتساب وترسيخ المعلومات بطرق فعالة يمكن للفرد الاستفادة منها في شتى مجالات الحياة.

التفاعلية: تشجيع التفاعل والتعاون بين الطلاب والمعلمين والمجتمع المحلي، والخدمة المجتمعية وطريقة دمجها مع طرق التعليم والأنشطة ليكتشف الفرد أبعاد جديدة للتعليم المستدام.

التنوع: اعتماد أساليب تعليمية متنوعة ومبتكرة تناسب احتياجات الطلاب المختلفة، ومراعاة الاختلافات الفردية لذا يكون الأسلوب مبني على مهارات عدة تتناسب مع مهارات كل فرد على حدى، ويضمن الابتكار والتفكير النقدي. <https://masarat-sy.org> /التنمية-المستدامة-في-التعليم

ويعرف الباحثان مفهوم التنمية المستدامة: بأنها تلك العملية التنموية التي تسعى لرفق ورفاهية البشرية في الزمن الحاضر مع استمرار هذه الرفاهية للأجيال القادمة عبر الانتفاع من الموارد الطبيعية وتنميتها، والحرص على استقرار الأفراد وتنميتهم، وتعزيز الاقتصاد الذي يمثل بوصلة التقدم من أجل تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

#### مؤشرات الهدف الرابع: التعليم الجيد

يعد التعليم أحد أقوى وأهم الوسائل وأكثرها تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة، ويتضمن هذا الهدف أن يكمل جميع الأفراد -ذكوراً وإناثاً- تعلمهم الابتدائي والثانوي بشكل مجاني بحلول عام (2030م)، كما يركز على ضرورة توفير فرص متكافئة للحصول على التدريبات المهنية بحيث تكون في متناول الجميع، والقضاء على فوارق التعليم الناتجة عن الجنس أو الثروة، والوصول إلى تعليم عالي الجودة.

كما يوجد العديد من المؤشرات التي ترتبط بالهدف الرابع "التعليم الجيد"، وهي:

- معدل إكمال الدراسة (التعليم الابتدائي، والتعليم الإعدادي، والتعليم الثانوي).
- نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (24)، و(59) شهراً الماضين على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، والتعليم، والرفاه النفسي والاجتماعي، بحسب الجنس.
- معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب الجنس.

- مؤشرات التكافؤ (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، وأدنى/أعلى خمس السكان ثراء، وفئات أخرى من ذوي الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاعات متى توافرت البيانات عن ذلك) لجميع مؤشرات التعليم المدرجة في القائمة.
  - نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بالأمية والحساب، بحسب الجنس.
  - مدى تعميم المواطنة العالمية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الأصعدة: السياسات التعليمية على الصعيد الوطني، والمناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، وتقييم الطلاب.
  - نسبة المدارس التي تقدم الخدمات الأساسية، بحسب نوع الخدمة.
  - حجم تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية لتقديم المنح الدراسية، بحسب القطاع ونوع الدراسة.
  - نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات اللازمة، بحسب المستوى التعليمي.
- <https://qdev.iugaza.edu.ps/>الهدف-الرابع-التعليم-الجيد

### التصور المقترح:

هناك تعريفات عديدة للتصور المقترح منها ما يلي:

- هو رؤية تربوية تعليمية في إطار نظري يحدد المفاهيم والمنطلقات والوسائل لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية، أو مجموعة المبادئ والمفاهيم والتوجهات التي تؤطر العملية التربوية التعليمية بشكل مترابط ومتناسق. (العطاس:5،2014)
- وعرفه: (محمد:2013، 18) بأنه: تخطيط مستقبلي مبني على نتائج فعلية ميدانية من خلال أدوات منهجية كمية أو كيفية لبناء إطار فكري عام يتبناه فئات الباحثين أو التربويين.
- التعريف الإجرائي: رؤية مقترحة مستقبلية في إطار نظري يحدد الأهداف، والمشكلات، الإجراءات، العناصر، المتطلبات، الآليات، المراحل والحلول المقترحة من أجل إيجاد إطار عملي تنظيبي يهتم بتوظيف التعليم والمؤسسات التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة.

## الدراسات السابقة:

لقد تناولت عدة دراسات سابقة موضوع التنمية المستدامة في التعليم بشكل عام، ووزارة التربية والتعليم لشكل خاص، وهذه الدراسات جميعا تخدم الغرض من الدراسة الحالية.

ويتناول الباحثان الدراسات السابقة ترتيبا تنازليا، وتتضمن هذه الدراسات ما يلي:

### 1- دراسة عبد الله (2024):

#### بعنوان " تصور مقترح لتفعيل دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة "

هدفت الدراسة الحالية إلى وضع تصور لتفعيل دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، بوصفها من المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا في جميع دول العالم، فهي قضية مهمة في الوقت الراهن، ومحور اهتمامها يتمثل في تحسين ثلاث جوانب أساسية، وهذه الجوانب تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولتحقيق هذا المفهوم لدى النشء لابد من تعليمها لهم، ويكون هذا بإدراجها في المناهج التعليمية، ولتعليم التنمية المستدامة وترسيخها يتطلب ذلك أساليب محددة، ولترسيخها في التعليم نتبع عدة أساليب تدريس لهذا الغرض، وذلك لمساعدة التلاميذ على التربية من أجل التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة؛ من خلال تقص وتحليل الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

وقد انتظمت الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتطرق المبحث الثاني: إلى أهمية تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية، وأسهم المبحث الثالث: بوضع تصور مقترح في تفعيل دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن تعليم التنمية المستدامة وترسيخها يتطلب أساليب محددة، وتحتاج التنمية المستدامة إلى مقومات لتعليمها وهذه المقومات لابد فيها من مراعاة العملية والبيئة التعليميتين، كما أبرزت الدراسة بعض الكفاءات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذا احتياجات التعليم من أجل التنمية المستدامة.

## 2- دراسة العازمي والدوسري (2024):

### بعنوان "مدى تحقيق التعليم الحكومي العام بدولة الكويت لمتطلبات التنمية المستدامة"

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف مدى تحقيق التعليم الحكومي في دولة الكويت لمتطلبات التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي المسحي؛ وذلك باستخدام استبانة مكونة من 30 فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد، وتم تطبيق الاستبانة على عينة عشوائية بلغ قوامها 381 معلمة في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية في دولة الكويت، حيث أشارت النتائج إلى الآتي: إن نتائج واقع توظيف التعليم الحكومي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في دولة الكويت جاءت محايدة، و أبرز التحديات التي تواجه التعليم الحكومي في دولة الكويت لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة جاءت بموافقة عالية، وأن متطلبات تطبيق ومشاركة التعليم الحكومي في دولة الكويت لتعزيز التنمية المستدامة جاءت بموافقة عالية، بناءً على تلك النتائج، قدمت الدراسة عدداً من التوصيات، من أبرزها: زيادة الميزانيات المخصصة لبرامج التعليم من أجل متطلبات التنمية المستدامة من قبل وزارة التربية، ووضع خطط تعليمية طويلة المدى تتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة من قبل المخططين التربويين.

## 3- دراسة باحمدان والديب (2022):

### بعنوان "دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية"

هدفت إلى بيان دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال التعرف على اقتصاديات التعليم والتنمية المستدامة، وقياس الأثر باستخدام الأساليب الإحصائية، فاستخدمت الدراسة منهجية (أردل) في النموذج الأول، واستخدمت منهجية (تودا ياماماتو) في النموذج الثاني، إذ استعملت الدراسة نموذجين الأول كان المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي وذلك تعبيراً عن البعد الاقتصادي للتنمية، والثاني كان المتغير التابع هو دليل التنمية البشرية، وذلك تعبيراً عن البعد الاجتماعي للتنمية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الاتفاق على التعليم والناتج المحلي الإجمالي، حيث تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في العلاقة الايجابية بين التعليم والاقتصاد المحلي.

#### 4- دراسة الحلبي (2022):

بعنوان " دور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية "

هدفت الدراسة التعرف على أثر التعليم الجامعي على التنمية المستدامة في فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها: أن التعليم الجامعي في فلسطين له أثر إيجابي على التنمية المستدامة في مستوى كفاءة الكادر الأكاديمي من أعضاء الهيئة التدريسية، وأن المؤهلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لها الأثر الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة، ولكن الجامعات الفلسطينية تعاني من العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة.

وأوصت الدراسة بتركيز الجهود على إجراء البحوث والدراسات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وإشراك جهات عديدة في هذا الشأن واحداث مزيد من التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة، إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن، وأوصت الدراسة بتشجيع الجامعات الفلسطينية على رعاية المبدعين من الهيئة التدريسية والطلبة المميزين وتحفيزهم بوسائل مختلفة، حتى يساهموا بفاعلية أكبر في مشروع التنمية المستدامة.

#### 5- دراسة لخضرونسيمة (2019):

بعنوان " دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة، دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت."

هدفت هذه الورقة البحثية الى إبراز دور الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة باعتبارها إحدى أهم المؤسسات المعرفية التي تشكل والمجتمع علاقة الكل بالجزء، ودراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت بمختلف معاهده، كما تم تطوير استبيان مكون من (24) فقرة،

وعينة دراسة مكونة من (50) أستاذ جامعي من المركز، فأسفرت النتائج على نقص في تأدية المركز الجامعي تيسمستيلت لمهامه لفائدة التنمية المستدامة سواء في مجال البحث العلمي، طرق ومناهج التدريس وكذا التدريب، كما كشفت النتائج على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تربط التنمية المستدامة بالمتغيرات الديموغرافية المتمثلة في: المرتبة العلمية، المستوى التأهيلي وسنوات الخبرة، فقد كانت قيم مستوى الدلالة أكبر من المستوى المعنوي (0.05).

6- دراسة عساف (2015):

بعنوان " دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لدور التمكين في تحقيق التنمية ، حيث قام الباحث بتطبيق استبانة مكونة من (28) فقرة موزعة على ثلاث مجالات: وهي (التنمية المهنية، تفعيل العمل وتجويده، دعم البناء المؤسسي على (165) عضو من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية في محافظات غزة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الدرجة الكلية لتقدير أفراد العينة لدور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الثلاثة المحددة مسبقا بوزن نسبي (89).

7- دراسة محمد (2015) :

بعنوان " دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان" (دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)

هدفت الدراسة لتعرف على برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودورها والمعوقات والتحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان ، تكونت عينة الدراسة من عمداء ورؤساء أقسام وأساتذة ، وطلاب كليات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث كانت نتائج الدراسة: ان أبرز برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان هي: برامج علوم الغابات، البرامج التربوية، برامج البحث التطبيقي، وأهم دور لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة هو: تخريج الكوادر في التخصصات المختلفة ، إقامة محاضرات وورش عمل للأفراد

و المجتمع والطلاب في نشر الثقافة الأسرية والمجتمعية . وأهم معوقات وتحديات التنمية المستدامة في السودان تتمثل في ضعف الامكانيات المالية والخلافات والحروب القبلية وضعف مصادر التمويل .

8- دراسة عبد الرحمن وزنكة (2012):

بعنوان " دور التعليم العالي ومؤسساته التربوية في التنمية الاجتماعية والثقافة في عالم متغير"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى دور التعليم العالي ومؤسساته التربوية في التنمية الاجتماعية والثقافة في عالم متغير، و توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تنمية مجالات المعرفة للطلاب ذات الصبغة المهنية عن طريق الدراسات الأكاديمية وكذلك تنمية المهارات الفنية الضرورية عن طريق التدريب والخبرات العلمية المباشرة واقترح الباحثان ضرورة مواكبة المناهج مع متطلبات وتطلعات المجتمع.

كما رأى الباحثان أنه لكي قوم التعليم العالي بتأدية دوره، لابد من تنمية العنصر البشري الذي من خلال تنمته تم الاستغلال الأمثل للموارد الطبة والمحافظة عليها، حيث اعتبار أن تنمية المورد البشري هو في حد ذاته مطلباً تنموا. كذلك ركزا على ضرورة تعاون الجامعة مع الوزارات الأخرى والمؤسسات الاقتصادية بغية التخطيط الكمي لمتطلبات التنمية وسوق العمالة المستقبلية، وكذلك نوع المهن المطلوبة في سوق العمالة لتوفر تخصصاتها في الكليات والمعاهد، مع ربط خطة القبول في التعليم العالي بخطة القوى العاملة واحتياجات الوطن الحالية والمستقبلية.

كما أشارا إلى ضرورة الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ، وتطور معارفهم من خلال الدورات التدريبية لمواكبة التطورات وتجاوز المعرفة النظرة وتنمية قدرات الفهم والابتكار والإبداع، وتزود الطالب بالأنشطة التطبيقية لمعايشة العمل في موقعه الحقوقي وهذا لتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية، كما توصلا إلى ضرورة الربط بن سياسات البحث العلمي والتنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية ثقافيا مع ربط هذه الثقافة بالقاعدة الجماهيرية لتكون الجامعة بذلك مركزا للثقافة العامة.

## 9- دراسة الجوارنة (2004):

بعنوان: "تقدير درجة مواءمة مخرجات التعليم في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

هدفت هذه الدراسة للكشف عن درجة مواءمة مخرجات التعليم الأردني لمعايير التنمية البشرية المستدامة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وبين الإنجاز المحقق في مجال التنمية البشرية بأبعادها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وصحيا وسياسيا، أما بخصوص تقدير درجة مواءمة مخرجات التعليم الأردني لمعايير التنمية البشرية المستدامة فقد وجدت الدراسة أن مخرجات التعليم بحاجة إلى تجويد المعرفة التي يمتلكونها، رغم احتلال التعليم المكانة الأعلى مقارنة بمعيار الصحة والدخل، وقد قدم الباحث بعض التوصيات على ضوء النتائج التي توصل إليها وأهمها: تحسين مخرجات المؤسسات التعليمية المحلية لإحداث التنمية المستدامة .

ومما سبق، يستنتج الباحثان من الدراسات السابقة أن التعليم والاقتصاد يوجد بينهما ترابط قوى، فكلاهما يساهم في بناء ورفق المجتمعات، و تشجيع نشر ثقافة التنمية المستدامة، وهذا ينعكس ايجابيا على حل المشكلات التي تواجه المجتمعات، سواء التعليمية أو الاقتصادية، او غيرها من الأزمات.

### تصور مقترح لدور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة:

إن سعى الدول ورغبة المؤسسات وطموح الشعوب في امتلاك مقومات التنمية المستدامة القائمة على الاستقرار والأمن الاقتصادي والنمو والازدهار يؤكد على عظم دور ريادة الأعمال في كافة مجالات ونشاطات التنمية ويظهر ضرورة انطلاق الممارسات العلمية لريادة الأعمال، وتواصلها وفق توجه استراتيجي في إطار مؤسسي على المستوى المحلي والعالمي ، واستنادا على ذلك يجب أن تتوجه الجامعات نحو الاهتمام بريادة الأعمال من أجل رعاية وتبني العناصر البشرية المتميزة الذين يمثلون نواة لرواد الأعمال في المستقبل القادرين على إنشاء المشروعات الريادية وتوفير متطلبات ومقومات التفكير الابتكاري والسلوك التطويري لدى أفراد المجتمع بما يساهم في معالجة الفجوة بين المعرفة والتطبيق ، ولتأكيد المسؤولية المهنية لمؤسسات المجتمع

للتعاون في إعادة التفكير وتطوير النظم لتصبح ريادة الأعمال ثقافة فردية ومؤسسية ومجتمعية. (عيد  
2014، 14)

ومن الجدير بالذكر أن الصلة بين التعليم والاقتصاد وثيقة ، فالتعليم يساهم في بناء قدرات القوى  
البشرية وتنمية معارفهم العلمية ليشكل لدينا قوى بشرية متعلمة يغرس فيها اتجاهات إيجابية حول العمل  
والتنظيم والمجتمع ، ويشكل القاعدة الأساسية للابتكار والإبداع والانتقال لاقتصاد المعرفة ، ويوفر الاقتصاد  
للتعليم مختلف الموارد التي يحتاجها. (المطيري : 2019 ، 1)

#### أهداف التصور المقترح:

- يسعى التصور إلى تقديم مقترحات لدعم دور وزارة التربية و التعليم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:
1. تزويد العاملين والمسؤولين بالمعلومات المرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأهميتها، ومتطلبات تحقيقها ومبادئها.
  2. تزويد العاملين والمسؤولين في وزارة التربية والتعليم بالمعلومات المهمة عن السلوكيات البشرية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة.
  3. التعريف بأدوار الطلاب والأفراد والأسر والمؤسسات التعليمية والمجتمع وغيرهم في تحقيق التنمية المستدامة.
  4. تنمية مهارات التفكير بصفة عامة ومهارات اتخاذ القرار والمهارات الحياتية والاجتماعية وغير ذلك من المهارات التي تساهم في تعديل سلوكيات العاملين والمسؤولين في وزارة التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة.

#### منطلقات التصور المقترح:

تتمثل منطلقات التصور فيما يلي:

- يعتمد تقدم المجتمعات في العصر الحالي بشكل أساسي على جودة المخرجات التعليمية التي تستطيع أن تتكامل مع التقنيات الحديثة.

- الانتقال من نمط الإدارة التعليمية التقليدية إلى نمط الإدارة التعليمية المستدامة.

- الاستثمار في التعليم، والذي ينعكس بدوره المحوري على مخرجات التعليم والاقتصاد بشكل عام على تطبيق أهداف التنمية المستدامة، ليس مجرد خيار بل هو ضرورة، فإننا بذلك نمهد الطريق لمستقبل أكثر إشراقاً واستدامة لأنفسنا وللأجيال القادمة.

### إجراءات (خطوات) تطبيق التصور المقترح:

- 1- وضع استراتيجية واضحة ومفصلة تتضمن تعريف التنمية المستدامة، وزارة التربية والتعليم، البرامج التعليمية، الرؤية، الأهداف، وسائل التطبيق، مراحل التطبيق، مع مراعاة جميع العوامل المؤثرة فيه.
- 2- تحديد الأهداف العامة في وزارة التربية والتعليم من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة، إذ يجب إعطاء العاملين والمسؤولين الأساسيات والأهداف التي ترتبط بمعنى التنمية المستدامة، وما هدفها وكيفية تحقيقها ومبادئها.
- 3- نشر الوعي بين أفراد المجتمع والعاملين والمسؤولين والطلاب بضرورة التعليم المستدام وأهميته في تطوير العملية التعليمية.
- 4- إعداد كادر بشري مؤهل (العاملين والمسؤولين) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم.

5- بيان وتوضيح إيجابيات تطبيق أهداف ونشر ثقافة التنمية المستدامة.

### عناصر التصور المقترح:

- 1- سياسات وخطط واستراتيجيات تعليمية وثقافية توضح أهداف التنمية المستدامة.
- 2- كادر بشري مؤهل.
- 3- منهج يتضمن مجموعة من الأهداف والمفاهيم التي تؤدي إلى التنمية المستدامة، وتوجد مجموعة من النقاط من أجل إعداد ذلك، تمثل المدخل المستقل، وهو إعداد المقرر الخاص بالتنمية المستدامة، المدخل

التكاملي، ويقصد هنا دمج مبادئ التنمية المستدامة في الموضوعات التي تكون متعلقة بالبيئة ومواردها وكيفية الحفاظ عليها.

4- عمل ورشات عمل وندوات تهدف إلى التعرف إلى التنمية المستدامة بكافة ما يخصها من معلومات وبيانات.

5- أن يتضمن التقويم النهائي في الخطط والندوات مجموعة من القضايا والمشكلات الخاصة بالتعليم وبالبيئة.

6- ميزانية تختص فقط بالتعليم والتنمية المستدامة.

متطلبات تطبيق التصور المقترح:

1- وضع خطة استراتيجية واضحة ومفصلة لجميع مراحل التصور، ومشاركة جميع المعنيين في اتخاذ القرارات الخاصة بمراحل التطبيق.

2- نشر ثقافة التعليم المستدام وبيان أهميته بين جميع العاملين في وزارة التربية والتعليم.

3- دمج كافة المعلومات عن التنمية المستدامة مع واجبات والتزامات العاملين في وزارة التربية والتعليم واستخدام الأساليب والطرق التي تساعد في تحقيق ذلك.

4- وضع الحلول التي تساعد على مواجهة المشكلات البيئية.

آليات تنفيذ التصور المقترح:

إن عناصر التصور المقترح لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا اقترنت بآليات تنفيذ، يمكن عرضها فيما يلي:

- من خلال التكامل من أجل الاستدامة في جميع اقسام وزارة التربية والتعليم.

- من خلال توفير برامج ودورات محددة خاصة بالموضوع.

- توطيد السلوك المراعي للتنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم وأماكن العمل.

- أن يعزز التعاون والمشاركة بين المنتمين إلى وزارة التربية والتعليم وغيرهم من أصحاب المصلحة، مما يساهم في إشراك القطاع الخاص وقطاع الصناعة على مواجهة التطور التكنولوجي السريع، وتغير ظروف العمل.

- أن يستخدم الأساليب الحديثة التشاركية المصممة بطريقة تتلاءم وتندمج مع أهداف وزارة التربية والتعليم ، والتي تركز على العمليات والحلول، فضلاً عن الأساليب التقليدية، وينبغي أن تشمل هذه الأساليب الحوار والمناقشة، ورسم الخرائط لتوضيح المفاهيم والتصورات.

### معوقات تطبيق التصور المقترح:

يواجه تطبيق التنمية المستدامة عددًا من التحديات التي يمكن أن تعوق تحقيق الأهداف المرجوة منها، وهو الشيء الذي ينبغي لنا أن نلمسه ونتوقف عنده، فبدون معرفة التحديات لا يمكننا وضع الحلول، ومن هذه المعوقات والتحديات:

- 1- غياب الفهم الصحيح للتنمية المستدامة، فلا يزال العديد من الناس بما فيهم المعلمون يفتقرون إلى فهم واضح لمعنى الاستدامة وسبب أهميتها، وهو ما يمكن أن يجعل من الصعب دمج مفهوم وأهداف ثقافة التنمية المستدامة في أروقة وزارة التربية والتعليم وبين العاملين فيها.
- 2- نقص الامكانيات والموارد اللازمة، وهو ما يظهر جلياً في نقص الدعم المخصص للوزارة، سواء الدعم المالي أو السياسي.
- 3- دمج أهداف التنمية المستدامة في أهداف وزارة التربية والتعليم، وهو تحدّي يمكن أن يجعل من الصعب على العاملين في وزارة التربية والتعليم تطبيق مفاهيم وأهداف التنمية المستدامة بشكل فعال.
- 4- ضعف كفاءة العاملين في وزارة التربية والتعليم ، وهو الأمر الناتج عن نقص التدريب اللازم والبرامج التثقيفية المتعلقة بالتنمية المستدامة، الذي يؤدي إلى وجود صعوبة بينهم في تطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة بشكل واضح بسبب غياب المهارات والمعرفة والامكانيات اللازمة لقيامهم بذلك.
- 5- غياب التقييم والتقدير، فوجود موظفين أكفاء ربما لا يكون كافيًا لتحقيق الغايات المنشودة.

6- ضعف التعاون والشراكات بين الشركات والعاملين في وزارة التربية والتعليم وصناع القرار والمنظمات المختلفة والمجتمع، مما قد يؤدي إلى وجود عوائق في تطبيق اهداف التنمية المستدامة بشكل فعال وغياب الموارد والدعم اللازم لنجاح تطبيق اهداف التنمية المستدامة.

### الحلول المقترحة:

ثمة العديد من الحلول التي يمكن استغلالها وأن تطرح في هذا الجانب، ومنها:

- 1- يحتاج العاملون في وزارة التربية والتعليم وصناع القرار إلى معرفة مفهوم الاستدامة وأهمية تحقيقها.
- 2- يجب على العاملين في وزارة التربية والتعليم وبقية عناصر المنظومة التعليمية الدعوة إلى زيادة التمويل والدعم من أجل تطبيق اهداف التنمية المستدامة فضلاً عن تطوير الشراكات مع المنظمات والشركات التي يمكنها توفير الموارد والدعم اللازمين.
- 3- يجب دمج مفاهيم التنمية المستدامة العاملين في وزارة التربية والتعليم في كل الاقسام ، عن طريق تطوير عمل هذه الاقسام بما يتناسب مع تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- 4- من المهم أن توجد برامج تدريبية للعاملين في وزارة التربية والتعليم، تشمل التعريف بمفهوم الاستدامة وكيف يمكن دمجه في استراتيجيات العمل، وما الموارد اللازمة لتحقيقه.
- 5- ضرورة تطوير الاعمال والمهام لتبني السلوكيات المستدامة.
- 6- تطوير الشراكات وأوجه التعاون بين العاملين في وزارة التربية والتعليم وصناع القرار والمنظمات والشركات التي يمكنها توفير الموارد والدعم اللازمين من أجل تطبيق اهداف التنمية المستدامة.

### خاتمة:

إن التنمية المستدامة نهج حياة وأسلوب معيشة واستراتيجية تقوم على التفكير المتكامل ضمن مجموعة من العلاقات والتفاعلات التي تربط بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معاً، وفي آن واحد تقوم بالضرورة بإشراك الجميع بطريقة طوعية ومسؤولة.

والتنمية المستدامة هي المفهوم الذي يهدف إلى تطوير حياة الإنسان ورفاهيته في العصر الحديث دون التأثير على الموارد الطبيعية وسلامة البيئة والأنظمة الحيوية مما يضمن حياة كريمة للأجيال القادمة وتوافر الموارد التي سيحتاجون إليها، ففي ظل التنافس العالمي بين الدول وحرص كل دولة على تطوير جميع قطاعاتها والحصول على ميزة تنافسية في الأسواق العالمية والقدرة على الوجود والنجاح في مختلف المجالات، أصبح مفهوم التنمية المستدامة أساسًا لتمكين الدول من تحسين القطاعات الديموغرافية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كما أن التنمية المستدامة تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.

#### النتائج والتوصيات:

ولتطوير دور وزارة التربية والتعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يقترح الباحثان العديد من المقترحات والتوصيات وهي:

#### أولاً: النتائج

1- ربط التنمية المستدامة بالتعليم له دور كبير في تنمية كفاءات الفرد الفكرية والمعرفية والمهارية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والتعامل مع التحديات العديدة التي تواجهه.

2- إدراج المفاهيم والمبادئ الخاصة بالتنمية المستدامة في المناهج الدراسية غير كاف، إنما يجب الاستعانة أيضاً بأساليب تربوية لتحقيق التنمية، فعلى المسؤولين التربويين ومعدّي المناهج الدراسية وغيرهم من المختصين التفكير بالتعليم من زوايا جديدة من أجل الإسهام في بلوغ أهداف التنمية المستدامة في كافة المؤسسات التعليمية.

3- ضرورة الاهتمام بإضافة مهارات التعامل مع المجتمع وكيفية إيجاد حلول للمشكلات والاستفادة من البيئة المحيطة.

## ثانياً: التوصيات

- 1- يستلزم التعليم من أجل التنمية المستدامة التخلي عن التركيز التام على التلقين، والتحول نحو تقديم المشكلات الحقيقية وتحديد الحلول الممكنة، وفسح المجال لبحث أوضاع الحياة الواقعية من زوايا متعددة ومتراصة، وهذا يتطلب من العاملين في وزارة التربية والتعليم أن يأخذوا في عين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة.
- 2- أن تسعى مؤسسات التعليم إلى تنمية قدرات العاملين في الوزارة، إذ توفر المعارف وتؤثر في المواقف والسلوك، ومن المهم أن تكفل اكتساب جميع العاملين في الوزارة للمعرفة الملائمة بالتنمية المستدامة، ووعيمها بأثر القرارات التي لا تخدم التنمية، ويتعين على المؤسسات التعليمية بما في ذلك العاملين في الوزارة والموظفين اتباع مبادئ التنمية المستدامة.
- 3- توفير التدريب الملائم للعاملين في وزارة التربية والتعليم، ومنحهم فرص لتبادل الخبرات حول التعليم من أجل الاستدامة، فنشر الوعي بين العاملين في وزارة التربية والتعليم بالتنمية المستدامة ومعرفتهم بها، وخاصة جوانبها المتعلقة بمجالات عملهم، تمكنهم من أن يكونوا أكثر فاعلية ومثلاً يحتذى به، ويجب أن يكون التدريب وثيق الصلة بنتائج البحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- 4- تحسين محتوى المناهج الدراسية وتضمينها مفاهيم وأفكار التنمية المستدامة، بما يتلاءم مع مخرجات العملية التعليمية بشكل عام.
- 5- اعتماد استراتيجيات وخطط ومناهج واضحة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.
- 6- ضرورة مشاركة كافة فئات وأطراف المجتمع ذات العلاقة في التنمية بعملية التخطيط والتطوير.
- 7- استحداث المزيد من التخصصات التي تلبي متطلبات التنمية المستدامة.

قائمة المراجع :

اولا : المراجع العربية :

- 1- العازمي والدوسري (2024) " مدى تحقيق التعليم الحكومي العام بدولة الكويت لمتطلبات التنمية المستدامة" المجلة التربوية، عدد (125)
- 2- بوريعين، وهيبة (2023): "دور التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة"، مجلة كلية التربية، جامعة ميسان، المجلد(19)، العدد(38)
- 3- الرويلي، سعود (2022) " واقع تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة بجامعة الحدود الشمالية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس " مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، مجلة الشمال للعلوم الانسانية، العدد (2)، 585-610
- 4- الحلبي، حامد (2022)، " دور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية" ، مجلة جامعة فلسطين، مجلد (11)، العدد (3)، فلسطين
- 5- باحمدان، محمد سعيد، الديب، خالد زكي: (2022) "دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للنشر العلمي، عدد (42)
- 6- لخضر، بوساحة & نسيمة، بحوص (2019)، " دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة" دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد (3)، العدد (1)، ص(69)، الجزائر.
- 7- المطيري، صفاء (2019)، " التعليم الريادي"، المعهد العربي للتخطيط، العدد 149
- 8- جميل، عبد الكريم (2017)، "التنمية البشرية الحديثة"، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الاردن
- 9- بتصرف، الجودي صاطوري (2016)، " التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، العدد (16) ، 300-301، الجزائر.

- 10- محمد، احمد ادم (2015)، " دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان " (دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، مجلة جرش للبحوث والدراسات ، مجلد (16) ، عدد (1) ، الاردن
- 11- الحريري، رافدة (2014)، "اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء ادارة الجودة الشاملة"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن
- 12- دويكات، خالد (2014)، " دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين"، مؤتمر ادارة الموارد البشرية في المنظمات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين
- 13- عيد ، ايمن عادل (2014) : التعليم الريادي : "مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال (نحو بيئة داعمة لريادة الاعمال في الفترة من 9-11 سبتمبر ، الرياض ، المملكة السعودية
- 14- العطاس، طالب بن صالح بن حسين (2014) " تصور مقترح لإعداد معلم التعليم عن بُعد في المعاهد العلمية القرآنية بالمملكة العربية السعودية"، المجلة التربوية المتخصصة، المجلد (3)، العدد (10)
- 15- العوضي، رأفت (2013)، " الممارسات التعليمية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة وأثرها في الارتقاء بها من وجهة نظرهم بمحافظات غزة"، المؤتمر الدولي للتعليم العالي المفتوح في الوطن العربي، تحديات وفرص، فلسطين
- 16- زين الدين محمد مجاهد (2013): "أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية"، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- 17- عبد الرحمن، انور & زنكة، عدنان (2012)، " دور التعليم العالي ومؤسساته التربوية في التنمية الاجتماعية والثقافية في عالم متغير"
- 18- عبد الحي، محمد (2012)، " دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان"، دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلد (16)، العدد (1)، الاردن

19- مزريق، عاشور (2011)، " دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة"، مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن

20- الجوارنة، المعتصم بالله (2004)، " تقدير درجة موائمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما ورد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، اطروحة دكتوراه، قسم الادارة واصول التربية، جامعة تبوك، الاردن

21- أبو زنت، ماجدة & غنيم، عثمان (2007)، " التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدواتها"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن

22- السليطي، حمد (2002)، " التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، دراسة تحليلية، العدد (71)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي

23- معجم المعاني الجامع: (2010) معجم عربي، تصفح 23-8-2026م.

24- عمار، حامد (1998)، " التنمية البشرية: المفهوم والمكونات"، من سلسلة دراسات في التربية والثقافة، الدار العربية للكتاب، العدد(6)، مصر

ثانيا : المراجع الاجنبية:

1-PNUD، (2003): Rapport Mondial Sur Le Développement، New York.

2- Grosskurth، J. & J. Rotmans: The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making Environment Development and Sustainability، 7، no.1، 2005، 135–151

1. ثالثا: المواقع الالكترونية:

• www.qou.edu، تم زيارة الموقع بتاريخ 2023/6/20

• www.qou.edu، تم زيارة الموقع بتاريخ 2023/6/22

- <https://www.qou.edu/ar/faculties/sfd/commDevelopment>، تم زيارة الموقع بتاريخ 2023 /6/25
- [www.palonline.com](http://www.palonline.com) تاريخ زيارة الموقع 13/02/2026
- [www.moe.com](http://www.moe.com)، تاريخ الزيارة 11/02/2026
- [www.palonline.com](http://www.palonline.com)، تاريخ زيارة الموقع 14/02/2026
- <https://qdev.iugaza.edu.ps>/الهدف-الرابع-التعليم-الجيد، تاريخ الزيارة 14/2/2026



إعادة إعمار التعليم العالي في مجتمعات ما بعد النزاع: من التشخيص إلى استشراف المستقبل

Rebuilding Higher Education in Post-Conflict Societies: From Diagnosis to Future Foresight

سكينة أيت الفقيه (جامعة ابن زهر، المغرب)

Sakina Ait El Faqih (Ibn Zohr University, Morocco)

**Abstract:**

This study provides a comprehensive analytical framework for rebuilding higher education in post-conflict societies. It begins with a systematic diagnosis of the multidimensional destructive effects-physical, human, psychological, and cognitive-that wars have on the academic system. It then reviews strategic models for transforming higher education into an effective driver of social and economic development through structural rehabilitation and innovation adoption mechanisms, using a critical comparative methodology to analyse a successful international case study, identifying factors of strength and criteria for success. The research culminates in a forward-looking approach that offers recommendations for building flexible and sustainable education systems capable of meeting the challenges of digital transformation and climate change, with an emphasis on good governance and ethical dimensions. The paper aims to provide a practical reference to support decision-makers and researchers in the field of sustainable recovery.

**Keywords:** reconstruction, higher education, post-conflict societies, systematic diagnosis.

## مستخلص:

تقدم هذه الدراسة إطاراً تحليلياً متكاملاً لإعادة إعمار التعليم العالي في مجتمعات ما بعد النزاع. تبدأ بتشخيص منهجي للآثار التدميرية متعددة الأبعاد-المادية والبشرية والنفسية والمعرفية- التي تخلفها الحروب على المنظومة الأكاديمية. ثم تستعرض نماذج استراتيجية لتحويل التعليم العالي إلى محرك فعال للتنمية المجتمعية والاقتصادية عبر آليات إعادة التأهيل الهيكلي وتبني الابتكار، تعتمد منهجية المقارنة النقدية لتحليل دراسة حالة دولية ناجحة، مستخلصة عوامل القوة ومعايير النجاح. وتتوج البحث بمقاربة استشرافية تقدم توصيات لبناء أنظمة تعليمية مرنة ومستدامة، قادرة على مواجهة تحديات التحول الرقمي والتغير المناخي، مع التأكيد على الحوكمة الرشيدة والأبعاد الأخلاقية. تهدف الورقة إلى تقديم مرجعية عملية لدعم صناعات القرار والباحثين في مجال التعافي المستدام.

الكلمات المفتاحية: عادة الإعمار، التعليم العالي، مجتمعات ما بعد النزاع، التشخيص المنهجي.

## مقدمة:

تعد مرحلة ما بعد النزاع من أكثر المراحل حساسية في حياة الأمم، حيث تواجه المجتمعات التي أنهكتها الصراعات المسلحة مهمة شاقة تتمثل في إعادة بناء ما دمرته الحرب، ليس على المستوى المادي فحسب، بل على وعلى مستوى النسيج الاجتماعي والمعرفي. وفي قلب عملية التعافي هاته، يبرز التعليم العالي كحجر زاوية محوري لا غنى عنه، إذ ليس مؤسسة لنقل المعرفة في مراحلها المتقدمة فحسب بل فضاء لتشكيل الهوية الوطنية، وبناء الكفاءات القيادية، وتوليد الأفكار المبتكرة التي تقود مسارات التنمية المستدامة وبناء المجتمع. تنطلق هذه الدراسة من قناعة مفادها أن إعادة إعمار التعليم العالي في مجتمعات ما بعد الصراع لا يمكن أن يكون مجرد استنساخ لنموذج سابق أو استعادة للحالة "الطبيعية" ما قبل الحرب، وإنما إعادة بناء وهيكلية استناداً إلى خصوصية المنطقة المعنية ومدى تأثيرها بتبعات الحرب. بالتالي فإن السؤال المركزي الذي تحاول الورقة تقديم إجابة عنه هو الآتي: كيف يمكن إعادة إعمار التعليم العالي في مجتمعات ما بعد النزاع بطريقة تحويلية تتجاوز مجرد الترميم المادي واستنساخ النماذج السابقة، نحو بناء أنظمة تعليمية مرنة ومستدامة

قادرة على أن تكون محركاً للتعافي المجتمعي والاقتصادي، مع مراعاة الخصوصيات السياقية والتحديات المستقبلية كالتحول الرقمي والتغير المناخي؟

المبحث الأول: سوسيولوجيا الدمار: تحليل منهجي للآثار المعرفية والبشرية والمؤسسية

■ التدمير المادي وهندسة الشلل المؤسسي: يمثل التدمير المادي للبنية التحتية للتعليم العالي الوجه الأكثر وضوحاً لآثار النزاعات، لكنه في الوقت نفسه الأكثر تعقيداً من حيث تداعياته بعيدة المدى. وإن تدمير المكتبات الجامعية يعني فقدان آلاف العناوين النادرة والمراجع الأساسية والدوريات العلمية التي لا يمكن تعويضها بسهولة، كما أن تدمير المختبرات العلمية المجهزة بأحدث التقنيات يعني تجميداً كاملاً للبحث العلمي في مجالات دقيقة مثل الكيمياء التحليلية والفيزياء النووية والتكنولوجيا الحيوية.

وإن هذا ليس بحديث على تاريخ الأمم إذ ويوضح ريتشارد أوفندن أنه كان هناك أكثر من 70 مكتبة في إسبانيا الإسلامية، ولم يعرف العالم أمة أحرقت كتب غيرها من الأمم أكثر من إسبانيا<sup>1</sup>، لكن الأخطر من ذلك هو ما يمكن تسميته بـ "هندسة الشلل المؤسسي"، حيث يؤدي تدمير البنية التحتية إلى تعطيل آليات العمل الأكاديمي برمته. فغياب القاعات الدراسية الآمنة يدفع الجامعات إلى العمل بنظام الفترات المتعددة في أماكن مستأجرة أو مؤقتة، مما يقلل جودة العملية التعليمية ويحولها إلى مجرد تمرين شكلي. كما أن تدمير شبكات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية يعزل الجامعة عن محيطها الدولي، ويفصلها عن قواعد البيانات العالمية والمكتبات الإلكترونية، مما يعمق الفجوة المعرفية مع العالم الرقمي.

وفي السياق ذاته يبرز مفهوم "الإبادة التعليمية" (Scolasticide)، ويشير هذا المصطلح إلى التدمير المتعمد لنظام التعليم بأكمله، وبشكل أكثر دقة وفقاً لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هو التدمير المنهجي

عبد الرحمن مظهر الهلوش، حرائق مخازن المعرفة على مر العصور.. المكتبات وتاريخ انتصار الهمجية،<sup>1</sup>  
<https://www.aljazeera.net/culture/2021/3/5/%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D9%88%D8%B1>

للتعليم من خلال اعتقال واحتجاز واغتيال المعلمين والطلاب والعاملين في مجال التعليم، فضلاً عن تدمير البنية التحتية المدنية، وكما هو الحال بالنسبة للوقائع الأخرى التي تصفها كلمة "إبادة"<sup>1</sup>.

### ■ نزيف العقول واغتراب الكفاءات

تشكل هجرة الكفاءات الأكاديمية والعلمية أحد أخطر التحديات التي تواجه مجتمعات ما بعد النزاع، حيث تتحول هذه الظاهرة من "هجرة أدمغة" تقليدية إلى "اغتراب القدرات" (displaced academics) "يحمل أبعاداً إنسانية ومعرفية معقدة. تشير الإحصائيات المتاحة إلى أن الوطن العربي يساهم بنحو 31% من هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الغرب، حيث يهاجر نحو 50% من الأطباء و23% من المهندسين و15% من العلماء العرب إلى أوروبا وأميركا الشمالية<sup>2</sup> وتكشف تقارير جامعة الدول العربية أن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم، مما يعني خسارة استثمارات تعليمية ضخمة وحرمان المجتمعات العربية من كفاءات شابة مدربة بأحدث المناهج العالمية. لكن في سياقات ما بعد النزاع، تتفاقم هذه الظاهرة بشكل دراماتيكي. فقد أظهرت تجربة العراق بعد عام 2003 أن استهداف الأكاديميين والعلماء بشكل مباشر من قبل الجماعات المسلحة أدى إلى موجة هجرة غير مسبوقه، حيث شهدت الفترة من مارس 2003 إلى أبريل 2006 اغتيال العشرات من الأساتذة في جامعات عراقية مختلفة، مما دفع آلاف الأكاديميين إلى مغادرة البلاد حفاظاً على أرواحهم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> "Scolasticide" ou l'anéantissement planifié de l'éducation palestinienne, <https://www.association-belgo-palestinienne.be/scolasticide-ou-laneantissement-planifie-de-leducation-palestinienne/>

<sup>2</sup> مقال منشور على "همام سرحان، العقول العربية المهاجرة.. "مكاسب قليلة وخسائر فادحة" <https://www.swissinfo.ch/ara/scitech/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%82%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%87%d8%a7%d8%ac%d8%b1%d8%a9-%d9%85%d9%83%d8%a7%d8%b3%d9%80%d8%a8-%d9%82%d9%80%d9%84%d9%80%d9%8a%d9%80%d9%84%d9%80%d8%a9-%d9%88%d8%ae%d9%80%d8%b3%d9%80%d8%a7%d8%a6%d9%80%d8%b1-%d9%81%d9%80%d8%a7%d8%af%d8%ad%d9%80%d8%a9/301014>

<sup>3</sup> <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10712/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9>

لكن في سياقات ما بعد النزاع، تتفاقم هذه الظاهرة بشكل دراماتيكي. فقد أظهرت تجربة العراق بعد عام 2003 أن استهداف الأكاديميين والعلماء بشكل مباشر من قبل الجماعات المسلحة أدى إلى موجة هجرة غير مسبوقة، حيث شهدت الفترة من مارس 2003 إلى أبريل 2006 اغتياح العشرات من الأساتذة في جامعات عراقية مختلفة، مما دفع آلاف الأكاديميين إلى مغادرة البلاد حفاظاً على أرواحهم<sup>1</sup>.

#### ■ الصدمة النفسية وتمزق النسيج المجتمعي:

تمثل الصدمة النفسية الجماعية أحد الآثار العميقة التي تخلفها النزاعات على المجتمعات الأكاديمية، لكنها غالباً ما تبقى الأقل وضوحاً في خطط إعادة الإعمار الرسمية. فالحرب لا تترك ندوباً على جدران المباني فحسب، بل تخلق جروحاً غائرة في نفوس الطلاب والأساتذة على حد سواء. وتتحوّل الجامعة من فضاء للحرية والإبداع والحوار إلى بيئة مشحونة بالخوف والقلق وعدم اليقين، حيث يعاني الطلاب من اضطرابات ما بعد الصدمة التي تؤثر على قدرتهم على التركيز والتحصيل والتفاعل الاجتماعي.

كما أن النزاعات المسلحة تمزق النسيج المجتمعي للجامعة، الذي كان يقوم على علاقات ثقة وتعاون بين الطلاب أنفسهم وبينهم وبين أساتذتهم. ففي المجتمعات المنقسمة على أسس عرقية أو طائفية، قد تتحوّل الجامعة إلى ساحة لتعزيز الانقسامات بدلاً من أن تكون فضاء للقاء والحوار. وتشير الدراسات المقارنة إلى أن الجامعات في سياقات ما بعد النزاع تواجه تحدياً وجودياً يتمثل في قدرتها على استعادة دورها كحاضنة للتنوع والتعددية، بعد أن تكون الحرب قد زرعت بذور الكراهية وانعدام الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة<sup>2</sup>، وفي هذا السياق، يبرز الدعم النفسي-الاجتماعي كعنصر أساسي لا يمكن إغفاله في أي خطة لإعادة إعمار التعليم العالي. فإعادة فتح الجامعات وتوفير الكتب والمدرسين لا يكفي وحده لاستعادة الحياة الأكاديمية الطبيعية، ما لم يرافقه برامج متخصصة لمساعدة الطلاب والأكاديميين على تجاوز الصدمات النفسية وإعادة بناء الثقة المتبادلة. وقد أظهرت تجارب سابقة، مثل تلك التي طبقت في بعض مناطق البلقان بعد حروب التسعينيات،

%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85

المرجع السابق. 1

2 [https://www.alraicenter.com/%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%81-](https://www.alraicenter.com/%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%85%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9)

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%85%D8%BA%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

أن إدماج الدعم النفسي في البرامج الجامعية ساهم بشكل كبير في تسريع عملية التعافي الأكاديمي والمجتمعي معاً.

المبحث الثاني: دراسات حالة استراتيجية: نماذج دولية في تحويل الجامعة إلى محرك للتعافي

■ نموذج "جامعة كاراباخ" في أذربيجان: الجامعة كأداة للعودة والتنمية الإقليمية

يمثل إنشاء جامعة كاراباخ في إقليم ناغورنو كاراباخ بعد استعادته من قبل أذربيجان أحد أبرز النماذج المعاصرة لاستخدام التعليم العالي كأداة استراتيجية للتعافي وإعادة الإعمار. فبعد عقود من النزاع المسلح حول هذا الإقليم، الذي تفاقم بشكل خاص في حرب عام 2020، تبنت الحكومة الأذربيجانية رؤية طموحة جعلت من إنشاء جامعة حديثة في المنطقة أولوية وطنية<sup>1</sup>. ما يميز هذا النموذج هو أن الجامعة لم تُنشأ فقط لخدمة الأغراض التعليمية التقليدية، بل صُممت لتكون محركاً رئيسياً لعملية العودة الطوعية للسكان النازحين وإعادة إعمار المنطقة اقتصادياً واجتماعياً. فقد أدرك صناع القرار في أذربيجان أن توفير فرص التعليم العالي الجيد لأبناء المنطقة هو شرط أساسي لجذب العائلات للعودة إلى مدنها وقراها المدمرة، خاصة تلك التي تضم أعداداً كبيرة من الشباب في سن التعليم الجامعي<sup>2</sup>.

■ نموذج "جامعة الأنبار" في العراق: إعادة التأهيل الهيكلي:

تقدم تجربة جامعة الأنبار في العراق نموذجاً ملهماً لكيفية تحويل مشروع إعادة تأهيل مادي إلى فرصة لإحداث تحول نوعي في جودة التعليم وتعزيز دور المرأة في المجتمع. فقد تعرضت جامعة الأنبار، الواقعة في واحدة من أكثر المناطق تضرراً من الصراع مع تنظيم داعش، لدمار شبه كامل في بنيتها التحتية، حيث دُمّرت العديد من الكليات والمختبرات. بتمويل ودعم فني لإعادة تأهيل وتأثيث عدد من كليات الجامعة، خاصة كلية التربية للبنات وكلية التربية الأساسية. لكن الأهم من عملية الترميم المادي هو الرؤية الاستراتيجية التي رافقتها، والتي جعلت من إعادة التأهيل فرصة لتحسين جودة التعليم وجذب الطلاب، وخاصة الفتيات، للعودة إلى مقاعد الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن تحسين البيئة المادية للجامعة كان له تأثير مباشر على تعزيز ثقة

ينظر: علي سعدي، رعد حضير صليبي، المواقف الإقليمية والدولية للنزاع الأذربيجاني الأرميني حول ناغورنو كاراباخ، مجلة أبحاث قانونية<sup>1</sup> وسياسية، المجلد 06، العدد 02.

<sup>2</sup> ينظر: المرجع السابق.

المجتمع المحلي بمؤسساته التعليمية. فبعد سنوات من النزوح وانقطاع التعليم، أصبحت الجامعة المجهزة بشكل لائق رمزاً لعودة الحياة الطبيعية واستعادة الدولة لسيادتها وهيبتها. كما ساهمت البيئة الآمنة والمناسبة في زيادة إقبال الطالبات بشكل خاص. هذا النموذج يؤكد أن الاستثمار في البنية التحتية للتعليم العالي ليس ترفاً، بل هو استثمار في استقرار المجتمع ومستقبله على المدى البعيد.

#### ■ نموذج "التعليم المُسرَّع" في تيغراي (إثيوبيا): شراكات البحث والسياسات العامة

يقدم إقليم تيغراي في إثيوبيا نموذجاً مختلفاً يركز على دور الباحثين المحليين والشراكات الأكاديمية في قيادة عملية التعافي التعليمي. فبعد النزاع المدمر الذي شهده الإقليم بين عامي 2020 و2022، والذي طال جميع مناحي الحياة بما فيها قطاع التعليم، وجدت السلطات المحلية نفسها أمام تحدٍ هائل يتمثل في تعويض آلاف الطلاب عن سنوات دراسية كاملة ضاعت بسبب الحرب، هنا برز دور جامعة ماكيللي المحلية ومكتب التعليم الإقليمي في تيغراي، حيث أقاما شراكة بحثية-سياسية مبتكرة تهدف إلى تصميم وتنفيذ برامج تعليم مكثفة قادرة على تعويض الفاقد التعليمي في أقصر وقت ممكن. وقد اعتمد هذا النموذج على مبدأ "القيادة الذاتية للنظام التعليمي (endogenous systems leadership)"، حيث قاد باحثون محليون من جامعة ماكيللي عملية تقييم الاحتياجات وتصميم البرامج وتطوير المناهج وتدريب المعلمين، بدلاً من انتظار وصفات جاهزة من الخارج<sup>1</sup>.

ما يميز هذا النموذج هو الاعتماد على البحث العلمي المحلي كأساس لصنع القرار التعليمي. فقد أنتج الباحثون في جامعة ماكيللي دراسات ميدانية دقيقة حول طبيعة الفاقد التعليمي، والاحتياجات النفسية والاجتماعية للطلاب، والتحديات التي تواجه إعادة فتح المدارس في المناطق المتضررة. وبناءً على هذه الدراسات، تم تصميم برامج تعليمية مراعية للسياق المحلي، وقادرة على تحقيق نتائج ملموسة في وقت قياسي. هذه التجربة تؤكد أن توظيف البحث العلمي المحلي في رسم السياسات العامة هو مفتاح النجاح في سياقات ما بعد النزاع، حيث تكون الظروف معقدة والنماذج الجاهزة غير قابلة للتطبيق.

<sup>1</sup> Weldemariam Reda, N., Gebre-eyesus, M. T., Gebremeskel, H. H., Weldemichael, F. A., & Mitchell, R. (2025). Policy-research partnerships for post-war reconstruction of education in Tigray, Ethiopia: The role of local university-based researchers. (Compare: A Journal of Comparative and International Education). OSF, Moscow. [https://doi.org/10.31235/osf.io/ajq2r\\_v1](https://doi.org/10.31235/osf.io/ajq2r_v1)

### المبحث الثالث: استشراف المستقبل - نحو بناء أنظمة تعليمية مرنة ومستدامة وأخلاقية

تمثل مرحلة ما بعد النزاع لحظة فارقة في تاريخ المجتمعات، ليس فقط لأنها تنهي حقبة من العنف والدمار، بل لأنها تفتح نافذة استثنائية لإعادة التفكير في أسس بناء الدولة والمجتمع بشكل جذري. وفي هذا السياق، يصبح التعليم العالي ليس مجرد قطاع يحتاج إلى إعادة تأهيل، بل هو مختبر استراتيجي لتصور المستقبل وصياغة عقود اجتماعية جديدة. إن التحدي الأكبر الذي يواجه صناع القرار في هذه المرحلة هو تجاوز منطق "العودة إلى الوضع الطبيعي" ما قبل الحرب، والانتقال إلى منطق "إعادة الإعمار التحويلي" الذي يحول الكارثة إلى فرصة للقفز نحو المستقبل. وهذا يتطلب رؤية استشرافية تجمع بين الحوكمة الرشيدة، والابتكار التكنولوجي، والاستدامة البيئية، والالتزام الأخلاقي.

#### المطلب الأول: حوكمة التعليم العالي في مرحلة الانتقال

##### ■ تجاوز الإهمال الدولي نحو شراكات تضامنية فاعلة:

تعاني أنظمة التعليم العالي في مناطق النزاع من إشكالية مزمنة تتعلق بتمهيشها في خطط المساعدات الإنسانية والتمويل الدولي<sup>1</sup>. فعلى مدى عقود، ظل التركيز منحصرًا على توفير الغذاء والدواء والمأوى للنازحين واللاجئين، في حين يُنظر إلى التعليم العالي باعتباره خدمة "رفاهية" يمكن تأجيلها إلى ما بعد انتهاء مرحلة الطوارئ<sup>2</sup>. هذه النظرة القاصرة تتجاهل حقيقة أن الجامعات ليست مجرد مباني، بل هي المصنع الرئيسي لإنتاج الكفاءات القيادية والعلمية التي ستدفع عجلة التنمية في المستقبل.

وتشير الدراسات النقدية إلى أن أشكال الدعم الدولي الحالية تحتاج إلى مراجعة جذرية، فالمنح الدراسية الفردية التي تقدم للطلاب المتفوقين للدراسة في الخارج، رغم قيمتها الإنسانية، قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم مشكلة هجرة العقول، حيث يجد هؤلاء الطلاب أنفسهم في بيئات أكاديمية متطورة وفرص عمل

<sup>1</sup> Geneva Global Hub for Education in Emergencies, Global Education Cluster & INEE. (2025, August). Policy Briefing – Futures Cut Short: The devastating impact of aid cuts on education in emergencies

<sup>2</sup> ALLEA | All European Academies. (2022-2026). Supporting At-risk Scholars: The European Fund for Displaced Scientists (EFDS)

واعدة، فلا يعودون إلى أوطانهم بعد التخرج<sup>1</sup>. البديل الأكثر فعالية يتمثل في تحويل الدعم من الأفراد إلى المؤسسات، عبر برامج شاملة تعيد بناء قدرات الجامعات المحلية، وتطور مناهجها، وتؤهل أساتذتها، وتجهز مختبراتها، وتدعم أبحاثها العلمية.

كما أن المطلوب هو الانتقال من علاقات "المساعدات" التقليدية إلى "شراكات تضامنية" حقيقية قائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة. فبدلاً من أن تفرض المؤسسات الدولية نماذجها الجاهزة على جامعات ما بعد النزاع، ينبغي أن تبني الشراكات على أساس احترام الخبرة المحلية، ودعم الأولويات التي يحددها المجتمع نفسه، وتعزيز القدرات الذاتية بدلاً من خلق تبعية جديدة. وهذا يتطلب من الجامعات في الدول المانحة أن تتعاون مع نظيراتها في مناطق النزاع كشركاء متساوين، وليس كمنقذين يمتلكون الحقيقة المطلقة.

#### ■ اللامركزية الأكاديمية وبناء نموذج جامعي تشاركي:

تطرح تجارب ما بعد النزاع أسئلة عميقة حول طبيعة الحوكمة الجامعية ومن يملك الحق في تحديد أولويات التعليم العالي. ففي سياقات انهيار الدولة المركزية أو فقدانها الشرعية، قد تظهر نماذج بديلة لإدارة الجامعات تقوم على مبادئ المشاركة الشعبية واللامركزية. ومن بين هذه التجارب المثيرة للاهتمام، ما حدث في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، حيث جرت محاولات لبناء جامعات تقوم على أسس جديدة تخالف النموذج المركزي التقليدي.

هذه النماذج، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها والانتقادات التي توجه إليها، تقدم رؤى مهمة حول إمكانية بناء حوكمة جامعية تشاركية تعكس تنوع المجتمع. فقد قامت هذه التجارب على مبادئ التعددية اللغوية التي تعترف بحقوق المكونات الثقافية المختلفة، والإدارة المحلية التي تمنح المجتمعات حق تقرير أولويات التعليم بما يتناسب مع احتياجاتها التنموية والثقافية. هذه المبادئ، حتى لو طبقت في سياق إشكالي، تظل أفكاراً جديرة بالدراسة والاستلهام في سياقات أخرى.

<sup>1</sup> On Think Tanks. (2025, November). From gaps to action: Mobilising perspectives, partnerships, and policy evidence for inclusive development

كما أن بناء نموذج جامعي تشاركي يتطلب إعادة النظر في علاقة الجامعة بمحيطها المجتمعي. فبدلاً من أن تكون الجامعة "برجاً عاجياً" منعزلاً عن هموم الناس، ينبغي أن تتحول إلى مؤسسة منفتحة على المجتمع، تشارك في حل مشكلاته، وتستجيب لاحتياجاته، وتعكس قيمه وتطلعاته. وهذا يعني إشراك ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية في مجالس الجامعات، وتطوير برامج أكاديمية تستجيب لاحتياجات التنمية المحلية، وتحويل الجامعة إلى فضاء عام للحوار والنقاش حول قضايا المصير المشترك.

#### ■ الجامعة كفضاء لتهديب الهوية وبناء السلام:

تمثل الجامعة في مرحلة ما بعد النزاع ساحة اختبار حاسمة لقدرة المجتمع على تجاوز الانقسامات وبناء مستقبل مشترك. فالتجارب المقارنة تظهر أن الجامعات قد تكون في بعض الحالات جزءاً من المشكلة، عندما تتحول إلى بؤر لتغذية الصراعات الطائفية أو العرقية وتعزيز خطاب الكراهية. وتشير دراسات حالة من بوروندي وأفريقيا الوسطى إلى أن المناهج الدراسية وسياسات القبول والتوظيف في الجامعات يمكن أن تعمق الانقسامات المجتمعية بدلاً من معالجتها، إذا لم تراعى مبادئ العدالة والمساواة بين جميع المكونات.

#### المطلب الثاني: الابتكار والمرونة: مواجهة تحديات التحول الرقمي والتغير المناخي

#### ■ الرقمنة كخيار وجودي: بناء جامعات بلا جدران

فرضت جائحة كورونا والحروب الأخيرة واقعاً جديداً لم يعد فيه التعليم الجامعي التقليدي القائم على الحضور المادي هو الخيار الوحيد، بل أصبحت الرقمنة ضرورة وجودية لاستمرار العملية التعليمية في أصعب الظروف. وتقدم تجارب جامعات في مناطق النزاع، مثل سوريا واليمن وأوكرانيا، نماذج مهمة لكيفية استخدام التكنولوجيا للحفاظ على استمرارية التعليم رغم انقطاع الكهرباء وتدمير البنى التحتية ونزوح الطلاب والأساتذة.

لكن الانتقال إلى التعليم الرقمي في سياقات ما بعد النزاع يواجه تحديات هائلة، تبدأ بانقطاع التيار الكهربائي وضعف شبكات الإنترنت، وتمتد إلى نقص الأجهزة والمعدات لدى الطلاب، وصولاً إلى محدودية مهارات الأساتذة في استخدام تقنيات التعليم عن بعد. لذلك، فإن أي خطة لرقمنة التعليم العالي في هذه

السياقات يجب أن تبدأ ببناء البنية التحتية الرقمية الأساسية، وتوفير الأجهزة والاتصالات بأسعار مخفضة للطلاب والأساتذة، وتدريب الكوادر الأكاديمية على طرق التدريس المبتكرة عبر المنصات الإلكترونية.

وإذا أُحسن توظيفها، يمكن للرقمنة أن تحول الجامعة إلى "جامعة بلا جدران" قادرة على الوصول إلى الطلاب أينما كانوا، وتقديم تعليم مرن يتكيف مع ظروفهم الصعبة. كما تتيح التقنيات الرقمية فرصاً غير مسبوقة للتعاون الأكاديمي الدولي، عبر تنظيم محاضرات مشتركة مع جامعات عالمية، والمشاركة في مشاريع بحثية عبر الحدود، والوصول إلى المكتبات الإلكترونية وقواعد البيانات العالمية. وهذا لا يعوض فقط النقص في الموارد المحلية، بل يفتح آفاقاً جديدة للطلاب والأساتذة على حد سواء.

#### ■ الجامعة الخضراء والتعافي المستدام:

يمثل تغير المناخ أحد أبرز التحديات العالمية التي تتفاقم في سياقات ما بعد النزاع، حيث تكون المجتمعات المهككة أكثر هشاشة أمام الكوارث الطبيعية، وأقل قدرة على التكيف مع التحولات البيئية. وفي هذا الإطار، يمكن للجامعات أن تقود جهود التكيف مع التغير المناخي من خلال البحث العلمي، وتصميم برامج أكاديمية مبتكرة، وتحويل حرمها الجامعي إلى نماذج حية للاستدامة<sup>1</sup>.

فمن ناحية البحث العلمي، يمكن للجامعات في مناطق ما بعد النزاع أن توجه اهتمامها نحو دراسة الآثار البيئية للنزاعات، ووضع حلول علمية لمشكلات التلوث وتدهور الأراضي ونُدرة المياه التي تتفاقم بسبب الحرب. كما يمكنها تطوير تقنيات مناسبة للطاقة المتجددة تتناسب مع الظروف المحلية، وتساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الذي غالباً ما يكون مرتبطاً بصراعات جيوسياسية.

ومن ناحية البرامج الأكاديمية، ينبغي للجامعات أن تستحدث تخصصات جديدة تركز على التنمية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة، والزراعة الذكية مناخياً، وإدارة الموارد المائية، والتخطيط الحضري المستدام. هذه التخصصات لا تخدم فقط أهداف حماية البيئة، بل تخلق أيضاً فرص عمل جديدة للشباب، وتعزز الاقتصاد المحلي، وتساهم في بناء مجتمعات أكثر قدرة على مواجهة التحديات المستقبلية. كما يمكن

<sup>1</sup> Wong, C. (2025). Climate Policies and Financing for Conflict and Displacement-Affected Contexts: Closing the Capacity and Education Gaps. *Current Issues in Comparative Education*, 27(1), 172-196. Teachers College, Columbia University

للجامعة أن تتحول إلى نموذج حي للممارسات المستدامة، عبر اعتماد معايير البناء الأخضر في إعادة تأهيل مبانيها، وتركيب أنظمة للطاقة الشمسية تغطي احتياجاتها من الكهرباء، وتطوير برامج لإعادة التدوير وإدارة النفايات، وإنشاء مساحات خضراء داخل الحرم الجامعي. هذا لا يقلل فقط من الأثر البيئي للجامعة، بل يرسخ ثقافة الاستدامة في أوساط الطلاب والمجتمع المحيط.

#### ■ دبلوماسية العلوم وإعادة الإدماج الإقليمي:

تعاني مجتمعات ما بعد النزاع غالباً من عزلة إقليمية ودولية، نتيجة تدمير علاقاتها الخارجية، وفرض عقوبات عليها، وتراكم العداوات مع الجيران. وفي هذا السياق، يمكن للتعاون الأكاديمي الدولي أن يلعب دوراً حاسماً في إعادة ربط هذه المجتمعات بالعالم الخارجي، وفتح قنوات تواصل جديدة تتجاوز الخلافات السياسية. ويمثل مفهوم "دبلوماسية العلوم" (science diplomacy)<sup>1</sup> إطاراً نظرياً مهماً لفهم هذا الدور، حيث يتم استخدام التعاون العلمي والأكاديمي كأداة لبناء جسور الثقة بين الدول، وتعزيز التفاهم المتبادل، وتجاوز الصور النمطية السلبية. وتقدم مبادرات مثل مشروع "ريبيلد سوريا (Rebuild Syria)" الممول إيطالياً، والذي يهدف إلى إعادة بناء القدرات الأكاديمية والبحثية في سوريا عبر شراكات مع جامعات أوروبية، نموذجاً عملياً لكيفية توظيف التعليم العالي في دعم جهود المصالحة وإعادة الإعمار.

كما يمكن للتعاون الأكاديمي الإقليمي أن يساهم في معالجة قضايا مشتركة تتجاوز الحدود، مثل إدارة الموارد المائية المشتركة، وحماية البيئة، ومكافحة الأمراض العابرة للحدود. فهذه القضايا تتطلب تعاوناً علمياً وتقنياً بين دول الجوار، حتى في ظل استمرار الخلافات السياسية بينها. ويمكن للجامعات أن تلعب دور الريادة في هذا المجال، عبر إنشاء شبكات بحثية إقليمية، وتنظيم مؤتمرات وورش عمل مشتركة، وتبادل الطلاب والأساتذة.

#### الاستنتاجات العامة والتوصيات:

تؤكد هذه الدراسة أن إعادة إعمار التعليم العالي في مجتمعات ما بعد النزاع ليست مجرد عملية تقنية لترميم المباني وتعويض الكتب، بل هي مشروع حضاري شامل يمس جوهر هوية المجتمع ومستقبله. فالجامعة

<sup>1</sup> What is Science Diplomacy?, [https://www.eeas.europa.eu/eeas/what-science-diplomacy\\_en](https://www.eeas.europa.eu/eeas/what-science-diplomacy_en)

ليست وعاءاً محايداً لنقل المعرفة، بل هي فضاء لتشكيل العقول وبناء القيم وصياغة المشروع الوطني. لذلك، فإن أي إهمال لهذا القطاع أو تهميش له في خطط التعافي المبكر، سيدفع المجتمع ثمناً باهظاً على المدى البعيد، متمثلاً في استمرار نزيف العقول، وتأخر التنمية، وضعف القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

وانطلاقاً من التحليل السابق، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات العملية الموجهة لصناع القرار والمنظمات الدولية والمجتمع الأكاديمي:

✓ تبني نهج تشخيصي تشاركي قبل الشروع في أي برامج إعمار، يشرك جميع الفاعلين المحليين (أساتذة، طلاب، إداريين، مجتمع مدني) في تحديد الأولويات وتصميم الحلول، بدلاً من فرض نماذج جاهزة من الخارج.

✓ دمج برامج الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي كأولوية في الحرم الجامعي، وتدريب الأساتذة والمرشدين على التعامل مع حالات الصدمة والاضطرابات النفسية، وإنشاء عيادات نفسية متخصصة داخل الجامعات.

✓ تطوير مناهج دراسية جديدة تلي احتياجات التعافي المجتمعي والاقتصادي والمناخي، تركز على قيم المواطنة والتسامح، وتربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي، وتستجيب للتحديات الملحة كالبطالة وتغير المناخ والتحول الرقمي

✓ تحويل الجامعة إلى فضاء عام للحوار المجتمعي حول قضايا المصير المشترك، وتعزيز دورها في عمليات المصالحة الوطنية وبناء السلام، عبر تنظيم ندوات ومؤتمرات وورش عمل تجمع مختلف مكونات المجتمع.

ختاماً، تظل الحقيقة الأهم أن إعمار الجامعات هو استثمار في العقل البشري قبل أن يكون استثماراً في الحجر. فالجامعة القوية تصنع مجتمعاً قوياً قادراً على مواجهة التحديات، وتجسير الانقسامات، وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة. ومن يظن أن بناء الجامعات يمكن أن ينتظر حتى تهدأ الحرب ويستقر الوضع، فهو يجهل أن الحرب الحقيقية تدور في العقول قبل أن تدور في الساحات، وأن الانتصار الحاسم هو الذي يربح عقول الأجيال الصاعدة قبل أن يربح أرض المعركة.

## لائحة المصادر والمراجع:

### ■ المراجع العربية:

1. الهلوش، عبد الرحمن مظهر. (2021، 5 مارس). حرائق مخازن المعرفة على مر العصور.. المكتبات وتاريخ

انتصار الهمجية الجزيرة. نت.

<https://www.aljazeera.net/culture/2021/3/5/%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D9%88%D8%B1>

2. سرحان، همام. (2024). العقول العربية المهاجرة.. "مكاسبٌ قليلة وخسائرٌ فادحة". Swissinfo.

<https://www.swissinfo.ch/ara/sci-tech/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%82%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%87%d8%a7%d8%ac%d8%b1%d8%a9-%d9%85%d9%83%d8%a7%d8%b3%d9%80%d8%a8-%d9%82%d9%80%d9%84%d9%80%d9%8a%d9%80%d9%84%d9%80%d8%a9-%d9%88%d8%ae%d9%80%d8%b3%d9%80%d8%a7%d8%a6%d9%80%d8%b1-%d9%81%d9%80%d8%a7%d8%af%d8%ad%d9%80%d8%a9/301014>

3. سعدي، علي، وصلبي، رعد حضير. (2021). المواقف الإقليمية والدولية للنزاع الأذربيجاني الأرميني حول

ناغورنو كاراباخ. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 02.

4. الشوبكي، محمد عبد الكريم. (2025). نذيف الأدمغة العربية. مركز الياية للدراسات.

<https://www.alraicenter.com/%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%81->

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%85%D8%BA%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

5. عز العرب، محمد. (2026، 5 يناير). استنزاف مضاعف: كيف تسهم الحروب في تغذية ظاهرة هجرة العقول من الإقليم؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

[https://futureuae.com/ar-](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10712/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85)

[AE/Mainpage/Item/10712/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10712/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85)

[-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10712/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85)

[-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10712/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85)

[-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10712/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85)

[-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10712/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85)

[-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10712/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85)

[-%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10712/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85)

[-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10712/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85)

#### المراجع الأجنبية:

6. Holmes, A. A. (2024). The School of Revolution: The Autonomous Administration Creates a New Education System. In Statelet of Survivors: The Making of a Semi-Autonomous Region in Northeast Syria (pp. 152-174). Oxford University Press.

<https://doi.org/10.1093/9780197776445.003.0007>

7. Saadi, S. (2025). Learning in the midst of war: university and resilience in autonomous northeast Syria/Rojava: PEER Network symposium keynote address 2023. Globalisation, Societies and Education, 23(1), 24-31. <https://doi.org/10.1080/14767724.2025.2544991>

8. Saadi, S., Kilicaslan, G., Rebrii, A., & Ramsari, A. (2023, November 2). Higher Education amidst War and Revolution: University and Radical Pedagogy in Northeast Syria [RoundTable I-5]. MESA 2023 Annual Meeting, Montreal.
9. Semenov, A. V., Zonn, I. S., Kostianoy, A. G., Zhiltsov, S. S., & Negm, A. (Eds.). (2025). Environmental Consequences of International Conflicts: The MENA Region. Springer Nature. <https://doi.org/10.1007/978-3-031-80493-9>
10. Weldemariam Reda, N., Gebre-eyesus, M. T., Gebremeskel, H. H., Weldemichael, F. A., & Mitchell, R. (2025). Policy-research partnerships for post-war reconstruction of education in Tigray, Ethiopia: The role of local university-based researchers. (Compare: A Journal of Comparative and International Education). OSF, Moscow. [https://doi.org/10.31235/osf.io/ajq2r\\_v1](https://doi.org/10.31235/osf.io/ajq2r_v1)
11. Wong, C. (2025). Climate Policies and Financing for Conflict and Displacement-Affected Contexts: Closing the Capacity and Education Gaps. Current Issues in Comparative Education, 27(1), 172-196. Teachers College, Columbia University.

■ تقارير المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية:

12. ALLEA | All European Academies. (2022-2026). Supporting At-risk Scholars: The European Fund for Displaced Scientists (EFDS).
13. Al-Ahmad, S. (2023). Education, an arena of political contestation: the case of Qamishli City in North-Eastern Syria (Research Project Report Syrian Trajectories Project No. 2023/08). European University Institute. <https://data.europa.eu/doi/10.2870/329945>

14. Association Belgo-Palestinienne. (2025). "Scolasticide" ou l'anéantissement planifié de l'éducation palestinienne. <https://www.association-belgo-palestinienne.be/scolasticide-ou-laneantissement-planifie-de-leducation-palestinienne/>
15. Dartmouth College, Irving Institute for Energy and Society. (2025, August 20). Sowing Change: From Seed Grant to Peacebuilding Possibilities. <https://irving.dartmouth.edu/news/2025/08/sowing-change-seed-grant-peacebuilding-possibilities>
16. Eastern Arc (British Council, University of Sussex, University of Kent). (2025, June). Building partnerships of support in conflict-affected regions.
17. Ecofin Agency. (2025, October 2). Scholarships or Brain Drain? Africa Weighs the Cost of Sending Students Abroad.
18. Education International. (2026, February 3). Urgent Action Appeal - Protect Teachers, Students, Unionists, and Education in Northeast Syria. <https://www.ei-ie.org/en/item/32057>
19. European External Action Service (EEAS). (2025). What is Science Diplomacy? [https://www.eeas.europa.eu/eeas/what-science-diplomacy\\_en](https://www.eeas.europa.eu/eeas/what-science-diplomacy_en)
20. Geneva Global Hub for Education in Emergencies, Global Education Cluster & INEE. (2025, August). Policy Briefing – Futures Cut Short: The devastating impact of aid cuts on education in emergencies.
21. Global University Academy. (2025, September). HE for displaced people is a collective responsibility.

22. Inter Press Service (IPS). (2022, September 27). A University for the Kurds of Syria. European Country of Origin Information Network (ECOI). <https://www.ecoi.net/de/dokument/2079102.html>
23. Kurdistan24. (2025, September 2). A Generation Held Hostage: Syria's Political Strife Crushes Education in Western Kurdistan. <https://www.kurdistan24.net/en/story/861382>
24. Loqo, R. (2024, December 27). "Women in Rojava are at risk of being massacred" (M. Mastrogiovanni, Interviewer). il manifesto global. <https://global.ilmanifesto.it/rihan-loqo-women-in-rojava-are-at-risk-of-being-massacred>
25. OeAD-GmbH. (2025). Reinforcing Mekelle University Research Capacity in Post-War Recovery: Building Resilient Livelihoods and Ecosystems through Integrated Restoration Approaches | Re-BUILD (Project No. KoEF215). BOKU University & Mekelle University. <https://oead.at/de/kooperationen/internationale-hochschulkooperationen/kooperation-entwicklungsforschung/koef215-re-build>
26. Obi, T. (2025). Environmental Education in Crisis-Affected Higher Education in Sub-Saharan Africa: A Critical Review of Curriculum Innovations. In ICERI2025 Proceedings (pp. 163-170). IATED. <https://doi.org/10.21125/iceri.2025.0095>
27. On Think Tanks. (2025, November). From gaps to action: Mobilising perspectives, partnerships, and policy evidence for inclusive development.
28. Politics of education in Northeast Syria [Doctoral thesis]. (2025). Ulster University. <https://pure.ulster.ac.uk/en/studentTheses/politics-of-education-in-northeast-syria>

29. Roskilde Universitet. (2025, July 3). Civil War and Climate Vulnerability in Northern Uganda: New VUCCA-Affiliated BSc Project. <https://ruc.dk/en/civil-war-and-climate-vulnerability-northern-uganda-new-vuccaaffiliated-bsc-project>
30. Univerzita Palackého v Olomouci. (2025). Sustainability and Conflict (Course Code: KPO/PSC). <https://stag.upol.cz/ects/predmet/KPO/PSC>
31. World Bank. (2025, March 21). Bridging Gaps and Building Dreams: RELANCE Initiative to Boost Education and Job Opportunities for Youths in Chad and Mauritania (Press Release No. 2025/057/AFW).



## ضرورة التعاون الدولي والعربي في مجال التعليم العالي الذكي في قطاع غزة

The Necessity of International and Arab Cooperation in Smart Higher Education in the Gaza Strip

د. ابتسام قرقاح (جامعة باتنة 01، الجزائر)

Dr. Ibtissem Gargah (University of Batna 01, Algeria)

### Abstract:

The war on Gaza has left profound impacts across all dimensions. Today, the region faces a major challenge of reconstruction and future-building, which cannot be achieved without comprehensive cooperation among Arab and Islamic countries, without exception. This paper aims to highlight the necessity of international and Arab cooperation in the field of smart higher education, with a particular focus on artificial intelligence and distance learning, through the provision of free digital platforms for the youth of the Gaza Strip to enable their access to education. These platforms should cover all academic disciplines and cater to different age groups. Such an initiative requires Arab state policies to prioritize the reconstruction of the Gaza Strip by imposing essential conditions for the establishment and implementation of these platforms, ensuring their full funding, and providing reliable internet access across all areas of the Strip. The study concludes that although the challenges are numerous and diverse, their realization on the ground is imperative, as this represents the only viable pathway for sustaining education in the Gaza Strip.

## مستخلص:

خلفت الحرب على غزة العديد من الآثار على كافة الأصعدة ، واليوم نحن أمام تحدي كبير من أجل إعادة الإعمار وبناء المستقبل، وهذا لن يتم إلا بضرورة تعاون مختلف الدول العربية والإسلامية، دون استثناء. وتهدف هذه المداخلة إلى التركيز على ضرورة التعاون بين الدول في مجال التعليم العالي الذكي، والذي يركز على الذكاء الاصطناعي والتعليم عن بعد، من خلال توفير منصات رقمية مجانية لمختلف شباب قطاع غزة لتمكينهم من التعليم. هذه المنصات تكون في كافة التخصصات ولمختلف الأعمار، ولن يتم ذلك إلا إذا توجهت أولويات سياسة الدول العربية إلى ضرورة إعادة الإعمار في قطاع غزة، من خلال فرض شروط ضرورية لفتح تلك المنصات ووضعها قيد التنفيذ وكذلك تمويلها بالكامل، وتوفير الأنترنت الضروري لمختلف مناطق القطاع، وتخلص هذه الدراسة إلى أن التحديات كثيرة ومتنوعة، لكن لا بد من تحقيقها على أرض الواقع، فهذا هو السبيل الوحيد للتعليم في قطاع غزة .

## مقدمة:

تعد القضية الفلسطينية من أهم القضايا الإنسانية والتاريخية التي يجب على كل عربي الدفاع عنها، واليوم نعيش لحظات سوداء في التاريخ العرب والمسلمين، نتيجة للمعاناة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً، فمنذ حرب 7 أكتوبر 2023 إلى غاية اللحظة والشعب الفلسطيني يعاني لوحده، دمار شامل ولكل البنى التحتية لا المستشفيات بقيت ولا الجامعات ولا الطرقات، شهداء ومفقودين، علماء وأكاديميين وأطباء استشهدوا، شباب ضاع حلمهم في مستقبل واعد ، مع ضياع شهداتهم وبياناتهم، يعانون نفسياً ومادياً ومعنوياً، هذا لأنهم أرادوا أن يبقوا في وطنهم ويعيشوا فيه أحرار كما ولدتهم أمهاتهم، لكن العدوان الصهيوني الغاشم يرفض ذلك، يرد أن يغتصب أرضاً غير أرضه، ويحطم آمالات وذكريات.

اليوم كل الشعوب العالم يجب أن بتقديم المساعدة المادية والمعنوية، في الحين ولا تنتظر حتى يطلب منها الشعب الفلسطيني، لأنه لا يحتاج منها شيئاً. على الدول أن تساهم في إكمال مستقبل طلاب غزة الذين توقفوا

عن دراستهم رغما عنهم، من خلال فتح منصات ومنتديات ومبادرات تعليمية عالية الكفاءة ويديرها أساتذة وأكاديميون أكفاء لتحقيق أهداف الشباب الفلسطيني في قطاع غزة، وهذا مايدفعنا إلى طرح الإشكال التالي: إلى أي مدى يمكن أن يساهم التعاون الدولي والعربي في إعادة وتطوير التعليم العالي الذكي في قطاع غزة؟

1/ الخسائر البشرية بقطاع غزة:

أسفرت الغارات الصهيونية المتكررة إلى استشهاد العديد من العلماء والأكاديميين، في الوسط الجامعي، فقد استشهد 3 رؤساء جامعات، 71 أستاذا جامعيا، و95 حاصلا على شهادة الدكتوراه، من بينهم بروفيسور "سفيان أبو طايح" وأفراد عائلته، الشهيد كان رئيس الجامعة الإسلامية ومن أبرز علماء الفيزياء والرياضيات التطبيقية بقطاع غزة، كذلك استشهد عميد كلية الطب "عمر فراونة"، وعميد كلية التمريض "ناصر أبو نور" والهدف هو القضاء على كافة الكوادر والإطارات البشرية في قطاع التعليم العالي، وحثهم على الهجرة. (Ibrahim Rabaia; Habash, Lourdes, 2024, p. 11)

كما استشهد حوالي 1023 أستاذ جامعي، ودمرت قوات الاحتلال الصهيوني 11 من أصل 20 جامعة في قطاع غزة، وأدت إلى حرمان ما يقارب 88.000 طالب من التعليم باعتبار الجامعات هي حاضنات للإرهابيين، فدمر البنى التحتية للتعليم العالي بالكامل.

أمام هذه الظروف التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وشباب قطاع غزة، لا بد على كل أستاذ وأكاديمي أن يعمل على دعم إخوانه في قطاع غزة، من خلال إنشاء منصات رقمية، وكذلك التعاون مختلف الجامعات خصوصا العربية ودعم تلك المنصات وتوفيرها المادي واللامادي (رانيا قصرأوي، 2024).

## 2/ التعاون الدولي: لضمان المرونة واستمرارية القطاع للاتصال بالمؤسسات الأكاديمية

-الجامعة البريطانية: لها دور مهم في دعم حاجيات الطلبة بقطاع غزة، من خلال تقديم المساعدة على الأمد الطويل، لتعزيز الفاعلية والمرونة لضمان استمرارية اتصال المؤسسات الأكاديمية بقطاع غزة بمجتمع البحث العلمي العالمي، ومن أهم المراكز نجد مجلس البحوث والابتكار البريطاني (UKRS) والمجلس الثقافي البريطاني. كما تركز الجامعات البريطانية على التوأمة في إطار الشراكة العادلة لتشجيع التبادل الثقافي والتعاون في مجالات البحث العلمي، يركز على نهج تعاوني قائم على الاحتياجات من خلال ربط جامعات قطاع

غزة بمنصة رقمية ، حيث يوجد بقطاع غزة هيئة تنسيقية ضمن لجنة الطوارئ لجامعات غزة ، والتي يتم تسييرها من خلال شراكتها مع مؤسسات خيرية ، لتقديم الدعم الفوري ، وتبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتطوير برامج مشتركة تلبى الاحتياجات الخاصة لقطاع غزة .

-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونيسكو": تم توقيع اتفاقية مع هذه المنظمة لدعم قطاع التعليم العالي في فلسطين على مدار 3 سنوات خصوصا قطاع غزة، وذلك لإعانة الطلبة رغم تواصل الإبادة الصهيونية، وفق خطة تنفيذية تتماشى وطبيعة التعليم لسنة 2030، لتعزيز التعليم مبني على الأدلة ويضمن الجودة، وتنمية القدرات وفق معايير دولية، من خلال إطلاق ما يسمى "الحرم الجامعي الافتراضي"، كمنظومة رقمية شاملة للتعليم (وحدة العلاقات العامة والدولية والإعلام، 2025). وقامت منظمة اليونيسكو بدعم جامعة غزة الافتراضية التابعة لها 2000 طالب في التعليم العالي الذكي من خلال تقديم فضاءات مؤقتة في العديد من مناطق القطاع، مع إمكانية الاتصال الرقمي والدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من 10000 طالب، وتساعد هذه المبادرة الشباب على مواصلة تعليمهم والسعي إلى تحقيق آمالهم .

-الجامعات العربية: تجد صعوبة في تنفيذ القرارات على أرض الواقع، تبقى الجامعات العربية أمام تحدي كبير لتوضيح دورها ومبادئها أمام طلاب قطاع غزة، فهي بحاجة إلى إيجاد مبادرات لدعمهم وإعادة إدماجهم كطلاب بعدما ضاعت كل شهاداتهم وبياناتهم ، لذا لابد من إعادة ابتكار أساليب ومسارات تقييم جديدة مصممة بمرونة لتناسب ظروف عدم الاستقرار.

### 3/الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التعاون الدولي والعربي:

1/التخطيط للتعليم العالي الذكي: من الاعتماد على الثورة الصناعية الرابعة واستخدام الذكاء الاصطناعي والتعليم عن بعد، مصمم ليكون مرنا شاملا، مقاوما للأزمات، وليس بديلا مؤقتا بل هو ترقية استراتيجية عالية الكفاءة، الهدف من هو تمكين شباب قطاع غزة من مواصلة تعليمهم في مختلف التخصصات دون استثناء، ولمختلف الأعمار وربطهم بالمعرفة العالمية من خلال بنية تحتية رقمية لا يمكن تدميرها.

## 2/برنامج توأمة الجامعات العربية:

لا تكتمل المنظومة بالبنية التحتية لوحدها، بل تحتاج إلى شبكة فاعلة من العقول والمؤسسات. ويهدف برنامج توأمة الجامعات الجزائرية إلى تحويل الجامعات من كيانات منفصلة إلى شبكة مترابطة، مما يسهل تبادل الزيارات العلمية، ويعزز الحراك الأكاديمي، ويزيد من الإنتاج العلمي المشترك. ويعد هذا البرنامج هو التطبيق العلمي لآليات تنفيذ الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار.

## 3/الركيزة الثالثة: صندوق الإلكسو للبحث العلمي والريادة والابتكار

لتحويل التعاون إلى نتائج ملموسة، لا بد من وجود مورد مالي قوي، وتم إنشاء صندوق "الإلكسو" كآلية تنفيذية مباشرة للاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي المعتمد في القمة العربية 2017، يهدف هذا الصندوق إلى زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وتحسين بيئة منظومة التعليم (مختبرات، تجهيزات، ومحتوى رقمي)، وتبنى المبادرات التي تساهم في تحقيق تنمية شاملة في الدول العربية.

الآلية التنفيذية: منصات عربية موحدة ومجانية: الهدف هو إنشاء وتوفير مجموعة المنصات الرقمية التعليمية المتكاملة، وتكون متاحة مجاناً لجميع شباب غزة وتستضيف محتوى من أفضل الجامعات العربية والعالمية.

تغطية شاملة: تشمل كافة التخصصات الأكاديمية والمهنية من الطب والهندسة إلى الفنون والعلوم الاجتماعية والانسانية.

بوابة للمعرفة: ربط الطلاب مباشرة بالجامعات والمحاضرين الأكاديميين والموارد من مختلف أنحاء العالم العربي.

أسس النجاح لتحقيق هذه الرؤية الطموحة يتطلب الالتزام بمنهجية تعتمد على أربع عناصر أساسية:

4/الإرادة السياسية والأولوية الاستراتيجية: يجب أن تضع الدول العربية "إعادة الإعمار العقول" في غزة على رأس أولوياتها السياسية، ويجب أن ينظر إلى هذا المشروع بنفس أهمية إعادة الإعمار البنية التحتية.

الإجراء المقترح: إصدار قرارات عربية مشتركة وتشكيل لجان عليا لتوجيه ودعم المبادرة على أعلى مستوى لضمان التنفيذ والفعال.

-توجيه أولويات سياسة الدول العربية إلى ضرورة إعادة إعمار قطاع غزة.

لقد قيد الكيان الصهيوني تدفق المساعدات لقطاع غزة منذ حرب 2021، ولا تزال تواصل منعها ، لذا تعاني المؤسسات التي تعنى بتحديد البيانات المساعدات المخصصة للتعليم العالي في قطاع غزة ، نتيجة للحصار المفروض.

وقد تسبب قصف الجيش الصهيوني لمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة سنة 2023 إلى أضرار في أعقاب النزاع الذي بدأ في أكتوبر 2023، فإنه من المرجح أن ينظر المانحون والمنظمات الدولية المعنية بالتعافي وإعادة الإعمار إلى أن إعادة بناء مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة يمكن أن تؤجل قليلا، لأنه توجد قضايا أهم وذات أولوية كالغذاء والأدوية وبناء المستشفيات والإسكان (Sultan ، Heleta ، Logan ، 2025 ، صفحة 16).

لذا فإن دعم القطاع التعليم العالي الذكي هو الأهم والأفضل، و لا يمكن لقوات الاحتلال الصهيوني من تقييده أو تهديمه.

إن الإصلاحات يجب أن تكون شاملة سواء من ناحية السياسات والاستثمارات في البنية التحتية الرقمية لمواجهة التحديات المستمرة. وهذا يتطلب جهد ووقت لإعادة البنية التحتية ، وإصلاح الأطر القانونية ، والتعامل مع عدم الاستقرار السياسي في آن واحد، كل هذا يخلق تحديا معقدا أمام تبني التكنولوجيا الرقمية (AL-Shaer, Hatab, & Khlaif, 2025, p. 3)

حوكمة التعليم العالي الذكي: من أهم المقومات التي يجب أن يقوم عليها قطاع التعليم العالي الذكي في قطاع غزة، من خلال نشر مبادئ المشاركة والمساءلة والمساواة، وخاصة للجانب الأخلاقي للتقنيات الرقمية ، لأن الأطر القانونية القديمة تجعل المعلمين والطلاب ، وعرضه للمشاكل كانتهاكات الملكية الفكرية.

لكن يظل منح قطاع التعليم المساعدات النهضوية أمراً ضرورياً لأنه يعبر عن الركيز الأساسية لوجود الشعب الفلسطيني ومنارة أمله للصمود، وتأمين مستقبل الأجيال القادمة. (Ibrahim Rabaia; Habash, Lourdes ;, 2024, p. 17)

#### خاتمة:

يعد التعليم العالي الذي هو الركيزة الأساسية وضرورة ملحة لإعادة إعمار قطاع غزة، وإدماج شبابها بمختلف أعمارهم لتكملة مسيرتهم العلمية، بهدف النهوض بمستقبل القطاع. فالقطاع يظل صامداً، رغم التحديات والانتهاكات من قبل الجيش الصهيوني، لكن من خلال فتح منصات رقمية تحت إشراف أساتذة وأكاديميين لتمكين الطلبة في مجالاتهم وتخصصاتهم، وتسعى هذه المنصات من تقريب الطلبة بالمحاضرين والطلبة لتبادل المعارف والثقافات، مع التكفل التام والدعم الكلي لهم وضمان تدفق عالي للأنترنيت وفي مختلف المناطق من القطاع. فالتعاون الدولي عموماً والعربي على وجه الخصوص، له أهمية كبيرة للنهوض بقطاع غزة. بالتحديد التعليم العالي الذي القائم على الذكاء الاصطناعي من أجل جعله أكثر استدامة واستمرارية، وهو الحل الوحيد لإعمار وتنمية قطاع غزة من جديد.

#### قائمة المصادر والمراجع:

- Ibrahim Rabaia; Habash, Lourdes; (2024, 07). Destruction of higher education (educide) in the Gaza Strip: Assessment and support mechanisms. TFD& IFPO, pp. 1-32.
- AL-Shaer, N., Hatab, M., & Khlaif, Z. (2025, 09 30). Digital transformation in higher education for achieving sustainable development goals in conflict zones: a case study of An-Najah National University. *Frontiers in Human Dynamic*. doi: DOI: 10.3389/fhumd.2025.1585538
- Sultan, B., Heleta, S., & Logan, C. (2025, 02 26). Analysis of two decades of aid flows to higher education. pp. 223-243. Retrieved from DOI: 10.1007/s10734-025-01414-2

- رانيا قصرأوي. (2024). التعليم العالي في قطاع غزة: التحديات والآفاق المستقبلية في خضم حرب الساع من تشرين الأول/أكتوبر وما بعدها. ورقة السياسات. تم الاسترداد من

<https://www.palestine-studies.org/fr/node/1656007>

- وحدة العلاقات العامة والدولية والإعلام. (2025, 09 24). : التربية" واليونسكو توقعان اتفاقية لدعم التعليم العالي في غزة. تم الاسترداد من:

<https://www.mohe.pna.ps/news?p=articles&news=9232&title=%22%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%>

المركز القانوني للمالك المشترك بين إكراهات الالتزام المالي وضمانات الحماية القضائية في ضوء القانون المغربي

## The Legal Status of the Co-Owner Between the Constraints of Financial Obligations and the Guarantees of Judicial Protection under Moroccan Law

أكليد عبد المغيث (جامعة القاضي عياض-المملكة المغربية)

AGULLI ABDELMOGHYT (Cadi Ayyad University-Kingdom of Morocco)

### Abstract:

This study examines the legal status of the co-owner within the framework of Moroccan law, focusing on the tension between financial obligations and judicial safeguards. The topic is of considerable importance given the growing prevalence of the condominium system in Moroccan urban centers, which raises complex legal and practical challenges concerning the balance between individual property rights and collective responsibilities.

The co-owner occupies a dual position: on the one hand, enjoying rights of ownership and exclusive use of his private portions; on the other hand, being legally bound to contribute to the maintenance of common areas and the financing of collective services. These obligations often translate into significant financial commitments.

The analysis reveals that the Moroccan legislator has established a comprehensive legal framework to regulate such obligations, including mandatory periodic and supplementary contributions, the creation of reserve funds to cover unforeseen expenses, and the adoption of a projected budget approved by the general assembly. These obligations are reinforced by strict legal mechanisms designed to ensure effective recovery, thereby granting the owners' association substantial legal authority. While this reduces the risk of non-payment, it simultaneously raises questions regarding the compatibility of such mechanisms with individual property rights and the potential burden on the judiciary due to recurrent disputes.

Conversely, the legislator has not overlooked the protective dimension, providing important judicial guarantees for co-owners, such as the right to request a review of charges and the right to challenge general assembly resolutions that are unlawful or detrimental.

The study concludes that the Moroccan legislator has sought to strike a delicate balance between financial commitment and judicial protection. However, the current framework still lacks sufficient practical mechanisms to ensure the effective implementation of the condominium legal regime, leaving room for further legislative refinement and institutional support.

**Keywords:** Joint ownership, financial obligations, judicial protection, Moroccan law.

## مستخلص:

يتناول هذا البحث موضوع المركز القانوني للمالك المشترك بين إكراهات الالتزام المالي و ضمانات الحماية القضائية في ضوء القانون المغربي، وهو موضوع يكتسي أهمية بالغة في ظل الانتشار المتزايد لنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية داخل مختلف المدن المغربية، وما يطرحه ذلك من تحديات قانونية وعملية تتعلق بتوازن العلاقة بين الحقوق الفردية والالتزامات الجماعية. فالمالك المشترك يجد نفسه أمام وضع قانوني مركب، إذ يتمتع بحقوق الملكية والانتفاع بأجزائه المفردة، لكنه في الوقت ذاته ملزم بالمساهمة في صيانة الأجزاء المشتركة وتمويل الخدمات الجماعية، وهو ما يفرض عليه أحيانا التزامات مالية قد تكون مثقلة.

وأفصح التحليل، أن المشرع المغربي وضع منظومة قانونية متكاملة لضبط هذه الالتزامات، من خلال إلزام المالك بالمساهمات الدورية والتكميلية، وإحداث حسابات احتياطية لمواجهة المصاريف الطارئة، مع إقرار ميزانية تقديرية يصوت عليها الجمع العام.

وعزز أيضا هذه الالتزامات بآليات قانونية صارمة لضمان استخلاصها، مما من شأنه أن يمنح اتحاد الملاك قوة قانونية معتبرة تقلل من مخاطر الامتناع عن الأداء، لكنها في الآن ذاته تثير نقاشا قانونيا حول مدى انسجامها مع حقوق الملكية الفردية، وحول إمكانية إثقال كاهل القضاء بمنازعات متكررة.

في المقابل، لم يغفل المشرع جانب الحماية، إذ أقر ضمانات قضائية مهمة لفائدة المالك، من أبرزها الحق في طلب مراجعة التكاليف، والحق في الطعن ضد قرارات الجمع العام إذا كانت مضرة أو مخالفة للقانون.

وخلصت الدراسة إلى أن المشرع المغربي حاول تحقيق معادلة دقيقة بين الالتزام المالي والحماية القضائية، لكنه لم ينجح بعد في توفير آليات عملية كافية لضمان فعالية المنظومة القانونية للملكية المشتركة للعقارات المبنية.

الكلمات المفتاحية: الملكية المشتركة، الالتزام المالي، الحماية، القضاء، الضمانات.

## مقدمة:

تعد الملكية المشتركة للعقارات المبنية إطارا قانونيا يعكس حجم التفاعل بين نظام الملكية الفردية، ونظام الملكية الجماعية، حيث يلتقي حق المالك المشترك في التمتع بملكه الخاص وفق ما يسمح له به القانون، مع واجب الانخراط والمساهمة في تدبير الأجزاء المشتركة وصيانتها.

يفرز هذا الوضع القانوني مركزا خاصا للمالك المشترك، حيث يجمع بين الامتيازات المخولة له في إطار الملكية الفردية، وضوابط العيش الجماعي المشترك، مما يضعه أمام التزامات مالية محددة تفرضها طبيعة النظام القانوني للملكية المشتركة.

وفي نفس السياق، يضمن المشرع المغربي مجموعة من الآليات القانونية والقضائية التي تكفل حماية حقوق المالك المشترك، وتوازن العلاقة بينه وبين أجهزة الاتحاد.

## أولا: أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث في كونه يدرس المركز القانوني للمالك المشترك في نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، وهو موضوع يلامس الحياة اليومية لشريحة واسعة في المجتمع، حيث يزداد الانتشار السريع للعقارات المبنية المشتركة في ظل الأزمة العقارية الحالية.

كما أن نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، يطرح إشكالات قانونية وعملية تتعلق بالالتزامات المالية من جهة، وبالضمانات القضائية من جهة أخرى، مما يجعله تناوله بالدراسة والتحليل، ذات قيمة علمية وعملية في الآن ذاته. فهو يساهم في بيان حجم التوازن بين الحقوق الفردية والالتزامات الجماعية، كما يكشف عن مدى فعالية النصوص القانونية في حماية الملاك وضمان حسن سير أجهزة الاتحاد.

ونتيجة لذلك، فإن هذه الدراسة العلمية، تكتسي أهمية عملية فائقة، خاصة في ظل المستجدات القانونية التي طالت قانون الملكية المشتركة للعقارات المبنية في المغرب.

## ثانيا: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى:

- تحليل المركز القانوني للمالك المشترك في ضوء النصوص القانونية المنظمة للملكية المشتركة بالمغرب؛
- إبراز طبيعة الالتزامات المالية التي يتحملها المالك المشترك، وكيفية تحصيلها وآليات ضمان أدائها؛
- بحث الضمانات القضائية التي أقرها المشرع المغربي لحماية الملاك المشتركين من أي ضرر يمكن أن يمس بحقوقهم؛
- تقديم مقترحات علمية رصينة لتطوير المنظومة القانونية بما يحقق التوازن بين الالتزام المالي والحماية القضائية.

### ثالثا: إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع في:

- مدى فعالية ونجاعة المقتضيات القانونية المؤطرة للملكية المشتركة بالمغرب في التوفيق بين إكراهات الالتزام المالي المفروضة على المالك المشترك لضمان استمرارية الملكية المشتركة للعقارات المبنية، وبين الضمانات القضائية الكفيلة بحماية حقوقه الفردية وصون مركزه القانوني داخل الاتحاد؟

### رابعا: الدراسات السابقة

على الرغم من أن هناك العديد من الدراسات الأكاديمية التي بحثت نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية في المغرب، إلا أنها لم تلامس بصورة مباشرة موضوع المركز القانوني للمالك المشترك بين إكراهات الالتزام المالي وضمانات الحماية القضائية في ضوء القانون المغربي.

حيث تقتصر الدراسات المتوفرة على دراسة عامة لنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية أو التطرق لمستجدات القانون رقم 18.00 وتعديلاته، دون أن تبحث بعمق التوازن الدقيق بين الالتزامات المالية والضمانات القضائية.

والحال هذه، فإن البحث الذي نحن بصدده يسعى إلى سد هذا الفراغ العلمي، وتقديم دراسة منهجية لهذه الإشكالية التي لم تحظ بعد بالاهتمام الكافي في الأبحاث القانونية.

#### خامسا: منهج البحث

اعتمد هذا البحث على منهج قانوني تحليلي نقدي، يقوم على دراسة النصوص التشريعية المنظمة للملكية المشتركة بالمغرب وتحليل مضامينها، مع استحضار التوجهات القضائية ذات الصلة بالموضوع، لتقييم فعاليتها في التطبيق العملي، وصولا إلى صياغة مقترحات علمية قابلة للتنفيذ.

#### سادسا: خطة البحث

لبحث هذا الموضوع تم الاعتماد على التصميم الآتي:

المبحث الأول: الالتزام المالي والتدويري للمالك المشترك

المبحث الثاني: ضمانات الحماية القضائية والرقابية للمالك المشترك

#### المبحث الأول: الالتزام المالي والتدويري للمالك المشترك

يعتبر الالتزام المالي والتدويري للمالك المشترك أحد الركائز الأساسية لضمان حسن سير نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، إذ لا يمكن تصور استمرارية هذا النظام دون مساهمة فعلية من طرف المالك في تغطية المصاريف المشتركة وصيانة العقار.

ويعد نظام الملكية المشتركة الضابط لحقوق والتزامات المالكين<sup>1</sup>. ومن ثم، يدرس هذا المبحث وعاء الالتزامات المالية للمالك المشترك وطرق تحصيلها (المطلب الأول)، ثم الآليات القانونية الضامنة لأداء الالتزامات المالية للمالك المشترك (المطلب الثاني).

<sup>1</sup> - وفي هذا الإطار جاء في قرار عن قضاء النقض بتاريخ 29 يونيو 2021، ما يلي: "(...)

لكن، حيث إن نظام الملكية المشتركة، هو الضابط لحقوق والتزامات المالكين، (...)

- قرار رقم: 2/427، الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 29 يونيو 2021، في الملف المدني رقم 2019/2/1/2344، المنشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض: Juriscassation.cspj.ma، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/16، على الساعة: 13:00 زوالا.

## المطلب الأول: وعاء الالتزامات المالية للمالك المشترك وطرق تحصيلها

تعددت الآراء الفقهية حول الطبيعة القانونية لنظام الملكية المشتركة، فمنهم من اعتبره ذا طبيعة تأسيسية وتنظيمية<sup>1</sup>، لأنه أشبه ما يكون بقرار إداري تنظيمي، ومنهم من اعتبره ذو طبيعة عقدية منشأة لالتزامات عينية<sup>2</sup>.

ويرى فريق آخر أنه عقد إذعان موجود سلفاً، فعندما يملك شخص شقة بأي وسيلة، يصبح عضواً في جمعية المالكين وخاضعاً لنظام الملكية المشتركة<sup>3</sup>.

وفي ظل هذا التضارب في الآراء، ظهر رأي توفيقي بين تلك الآراء، حيث اعتبر أن نظام الملكية المشتركة هو نظام ذو طبيعة مزدوجة عقدية وتنظيمية<sup>4</sup>.

ومهما يكن من أمر، فإن خضوع المالك المشترك لنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، تترتب عليه مجموعة من الالتزامات المالية في هذا الصدد من قبيل: مساهمة المالك المشترك في التكاليف والمساهمات التكميلية (الفقرة الأولى)، الدفعات الإضافية لتغطية المصاريف الطارئة أو غير العادية (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: مساهمة المالك المشترك في التكاليف والمساهمات التكميلية

ألزم المشرع المغربي المالك المشترك المساهمة في التكاليف<sup>5</sup> (أولاً)، والميزانية التقديرية (ثانياً)، إلى جانب المساهمات التكميلية (ثالثاً).

<sup>1</sup> - انتقد هذا الرأي على أساس أن إقرار هذا النظام يسري على كافة من أقره في حين أن سرعان القرار الإداري يكون على غير المتلقي وليس على من أصدره.

- قريدة محمد: نظام الملكية العقارية المشتركة، مقال منشور بمجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 05، 2014، الصفحة: 20.

<sup>2</sup> - ش دراوي جورج: حق الملكية العقارية، منشورات المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، الصفحة: 114.

<sup>3</sup> - عفيف شمس الدين: ملكية الشقق والطوابق والشاليهات والأبنية المفردة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، الصفحة: 80.

<sup>4</sup> - زياد طارق: دراسات في الفقه والقانون، دار الشمال للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، طرابلس، لبنان، 1990، الصفحة: 156.

<sup>5</sup> - وهو التزام وارد في الظاهر بمثابة قانون الالتزامات والعقود، وتحديدًا في فصله 968، حيث جاء فيه: "لكل مالك على الشياح الحق في أن يجبر باقي المالكين على المساهمة معه، كل بقدر نصيبه، في تحمل المصروفات اللازمة لحفظ الشيء المشاع وصيانته ليبقى صالحاً للاستعمال في الغرض الذي أعد له، (...)"

## أولاً: مساهمة المالك المشترك في التكاليف

يتضح من خلال قراءة مقتضيات المادة 36 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية كما تم تعديله<sup>1</sup>، أنها تؤسس لقاعدة إلزامية مفادها أن كل مالك مشترك مطالب بالمساهمة في التكاليف الضرورية للحفاظ على الأجزاء المشتركة وصيانتها<sup>2</sup> وتسييرها، فضلاً عن تكاليف الخدمات الجماعية المرتبطة بالتجهيزات المشتركة، حسب منفعة هذه الخدمات والتجهيزات بالنسبة لكل جزء مفرز.

وتشمل هذه التكاليف حسب مقتضيات المادة الثانية من المحلق رقم 01 للمرسوم رقم 2.23.700 المتعلق بتحديد القواعد المحاسبية الخاصة باتحاد الملاك المشتركين تطبيقاً للقانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية<sup>3</sup>، مجموع المبالغ المؤداة أو الواجب أدائها، والمتعلقة بالأشغال واللوازم والخدمات المقدمة لاتحاد الملاك المشتركين والمصادق عليها أثناء الجمع العام.

وتشمل أيضاً الدائنيات المشكوك فيها إزاء أشخاص من غير الملاك المشتركين؛ يقوم وكيل اتحاد الملاك المشتركين بعرض تقدير تدني الدائنيات المشكوك فيها أمام الجمع العام للتصويت.

ويعكس هذا المقتضى التشريعي منطق العدالة التوزيعية، إذ ليس من المعقول استفادة الملاك من المرافق المشتركة دون أن يتحملوا نصيبهم من الأعباء.

غير أن الإشكال القانوني المطروح هنا، يكمن في معيار المنفعة العامة<sup>4</sup>، الذي يظل مفهوماً مرناً وقابلًا لكثرة التأويلات. فهل تحدد المنفعة العامة بناء على الاستعمال الفعلي أم بناء على الإمكانية النظرية للاستعمال؟

<sup>1</sup> - عدل بمقتضى القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.37، والصادر بتاريخ 7 أغسطس 2024، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 7328، بتاريخ 22 أغسطس 2024، الصفحة: 5367 وما يلها.

<sup>2</sup> - يراد بأعمال الصيانة الأعمال التي من شأنها المحافظة على بعض أو جميع أجزاء المبنى بحالتها الأصلية أو بكفاءة مناسبة، وتنقسم إلى نوعين: صيانة دورية، وصيانة طارئة.

- علوان اريج عبد الستار وفاضل شروق عباس: التزام الملاك بنفقات صيانة الأجزاء المشتركة وأعبائها في الإسكان العمودي، مقال منشور بمجلة كلية الحقوق-جامعة النهرين، العدد 3، المجلد 25، 2023، الصفحة: 34.

<sup>3</sup> - المنشور في الجريدة الرسمية عدد 7391، والصادر بتاريخ 31 مارس 2025، الصفحة: 1917 وما يلها.

<sup>4</sup> - يقصد بالمنفعة العامة: المقياس القانوني والتقني الذي يعتمد لتوزيع تكاليف الخدمات الجماعية وتجهيزات المساحة المشتركة بين الملاك، بحيث لا يلزم المالك بالمساهمة في مصاريف مرفق أو خدمة إلا بمقدار الاستفادة التي يحققها هذا المرفق لجزئه المفرز.

قد يؤدي هذا الغموض التشريعي إلى كثرة المنازعات بين الملاك المشتركين في هذا الصدد، كما في حالة المالك الذي لا يستعمل المصعد لكنه يُلزم بالمساهمة في تكاليفه.

وفي إطار التشريع المقارن، ألزم المشرع العماني أيضاً، بمقتضى المادة 42 من المرسوم السلطاني رقم 2025/79 بإصدار قانون التنظيم العقاري<sup>1</sup>، المالك المشترك بالمساهمة في تكاليف الإدارة والصيانة والإصلاح للأجزاء المشتركة، كما أنه لا يجوز له التخلي عن نصيبه في هذه الأجزاء بغرض التخلص من هذه التكاليف.

### ثانياً: مساهمة المالك المشترك في الميزانية التقديرية

يظهر من خلال المادة 24 من القانون السالف الذكر، أن الجمع العام للملاك المشتركين يصوت كل سنة على ميزانية تقديرية لتحمل النفقات المرتبطة بالصيانة والتسيير للأجزاء المشتركة. ويؤدي هؤلاء الملاك مساهمات مالية لتمويل الميزانية المصوت عليها، حيث تصبح هذه المساهمة مستحقة ابتداء من اليوم الأول لكل ثلاثة أشهر أو ابتداء من اليوم الأول للمدة التي يحددها الجمع العام.

وعلى ما يتضح من هذه المقتضيات، فإنها تضيي طابعا مؤسساتيا على الالتزامات المالية من خلال ميزانية تقديرية يصوت عليها الجمع العام سنويا. هذا الإجراء يعزز الشفافية ويمنح الاتحاد أداة للتخطيط المالي، لكنه في المقابل قد يطرح تحدي قانوني يتمثل في كون الميزانية التقديرية قد لا تعكس دائما الواقع الفعلي للنفقات، مما يفرض على الاتحاد اللجوء إلى مساهمات تكميلية.

### ثالثاً: المساهمات التكميلية للمالك المشترك

يستفاد من المادة 24 الموماً إليها أعلاه، أنه في حالة الضرورة، يمكن لوكيل اتحاد الملاك المشتركين أن يطلب منهم دفع مساهمة تكميلية خلال السنة الجارية على أن يعرض ذلك للمصادقة في الجمع العام الموالي.

وهكذا، يتبين أن المساهمات التكميلية تمثل آلية مرنة لمواجهة النفقات غير المتوقعة، لكنها قد تتحول إلى مصدر توتر بين المالك والوكيل إذا لم تكن هناك شفافية في تبريرها. فالملاك قد يعتبرونها عبئا إضافيا غير مبرر، خاصة إذا تكررت بشكل متواتر دون وضوح أوجه الصرف.

<sup>1</sup> - المنشور في الجريدة الرسمية عدد 1613، والصادر بتاريخ 10 سبتمبر 2025، الصفحة: 273 وما يليها.

وعلى ما يبدو لي، فإنه يجب تقييد هذه الصلاحية برقابة الجمع العام لضمان عدم تحولها إلى وسيلة لسوء التدبير أو إثقال كاهل الملاك المشتركين.

### الفقرة الثانية: الدفعات الإضافية لتغطية المصاريف الطارئة أو غير العادية

تعكس المادتان 37 مكررا و37 مكرر2 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية كما تم تعديله، وعيا تشريعيًا بأهمية الاستباقية في التدبير المالي عبر إحداث حساب احتياطي لتغطية المصاريف الطارئة أو غير العادية، يتم تمويله دوريا من قبل الملاك المشتركين بدفعات إضافية تحدد قيمتها وأوجه صرفها من طرف الجمع العام. حيث يلزم الملاك المشتركين بدفع مساهمتهم في هذا الحساب إلى وكيل الاتحاد خلال التاريخ المحدد لاستحقاقها، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك<sup>1</sup>.

إن هذا الحساب الاحتياطي، يمثل ضمانا مالية تمكن الاتحاد من مواجهة الأزمات دون تعطيل الخدمات، ويخول لوكيل الاتحاد استعماله في الحالات الطارئة، شريطة إخبار الملاك كتابة بذلك.

غير أن الإشكال الذي يطفو إلى السطح هنا، يكمن في تحديد مفهومي الطارئ<sup>2</sup> وغير العادي<sup>3</sup>، إذ تظل مفاهيم مفتوحة على تأويلات متعددة ومختلفة، قد تؤدي إلى منازعات أو حتى إلى سوء الاستعمال. فهل يعتبر إصلاح عطب في المصعد مصروفا عاديا أم طارئا؟ وهل يعتبر إعادة طلاء الواجهة مصروفا ضروريا أم غير عادي؟

كما أن إلزام الملاك المشتركين بدفع مساهمتهم في الحساب الاحتياطي في آجال محددة يعزز استقرار التمويل ويحد من العجز المالي، لكنه قد يصطدم بالواقع الاجتماعي لبعض الملاك الذين يعانون من نقص

<sup>1</sup> - ويمكن إحداث هذا الحساب بقرار الجمع العام، وذلك حسب ما يستنتج من مقتضيات المادة السابعة من المعلق رقم 01 للمرسوم رقم 2.23.700 المتعلق بتحديد القواعد المحاسبية الخاصة باتحاد الملاك المشتركين.

<sup>2</sup> - يمكن تعريف المصاريف الطارئة بأنها: تلك المصاريف التي تفرضها ظروف استثنائية ومستعجلة لا تحتمل التأخير، ولا تكون مدرجة ضمن الميزانية التقديرية السنوية التي يصادق عليها الجمع العام العادي.

<sup>3</sup> - يمكن تعريف المصاريف غير العادية بأنها: تلك المصاريف التي يخطط لها مسبقا ولكنها تتعلق بعمليات ضخمة تهدف إلى تطوير العقار أو الحفاظ على قيمته على المدى الطويل.

المال. هنا يبرز التوتر بين الالتزام القانوني والقدرة الفعلية على الأداء، مما يطرح إشكالية العدالة الاجتماعية داخل نظام الملكية المشتركة.

### المطلب الثاني: الآليات القانونية الضامنة لأداء الالتزامات المالية للمالك المشترك

يشكل ضمان أداء الالتزامات المالية للمالك المشترك أحد الآليات الأساسية لاستمرارية نظام الملكية المشتركة، إذ إن أي إخلال بهذه الالتزامات ينعكس مباشرة على صيانة الأجزاء المشتركة وجودة الخدمات المقدمة داخل العقار.

ونتيجة لذلك، تدخل المشرع المغربي عبر القانون رقم 18.00 كما تم تعديله، ليضع مجموعة من الآليات القانونية التي تكفل استخلاص المساهمات المالية وتمنع تعطيل الاتحاد بسبب امتناع بعض الملاك عن ذلك. ومن أهم هذه الآليات، مسطرة الأمر بالأداء والتضامن فيه (الفقرة الأولى)، ثم الرهن الجبري وحق الامتياز (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: مسطرة الأمر بالأداء والتضامن فيه

من بين الآليات القانونية البارزة الضامنة لأداء الالتزامات المالية للمالك المشترك، نجد مسطرة الأمر بالأداء (أولاً)، كما أنه في حالة التفويت يكون المفوت له متضامن مع المفوت في الأداء (ثانياً).

### أولاً: مسطرة الأمر بالأداء

أقر المشرع المغربي في المواد 25 و25 مكرر و36 مكرر من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية كما تم تعديله، مسطرة خاصة تخول لاتحاد الملاك إمكانية استخلاص الديون المستحقة على الملاك الممتنعين عن الأداء، وذلك عبر آلية الأمر بالأداء الصادر عن رئيس المحكمة الابتدائية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - وهو نفس التوجه الذي ذهب فيه المشرع العماني، حيث اعتبر من خلال المادة 46 من المرسوم السلطاني رقم 2025/79 بإصدار قانون التنظيم العقاري، أنه: "استثناء من قانون الإجراءات المدنية والتجارية، تصدر الدائرة الابتدائية في المحكمة المختصة الأمر بالسداد في حالة عدم أداء أحد الملاك مساهمته في تكاليف إدارة وصيانة وإصلاح الأجزاء والخدمات والمرافق المشتركة، وأي تكاليف أخرى معتمدة في نظام إدارة الانتفاع المشترك، ويكون هذا الأمر مشمولاً بالتنفيذ المعجل".

وتتميز هذه المسطرة بالسرعة والفعالية، إذ يكفي لوكيل الاتحاد حسب مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 25 أعلاه، أن يثبت تصويت الجمع العام على الميزانية التقديرية، وأن يقدم الوثائق القانونية اللازمة، والمتمثلة في: محضر الجمع العام المصادق بموجبه على مبلغ تكاليف السنة المعنية، وكشف حساب ديون المالك المدين مصادق عليه من طرف وكيل الاتحاد، بالإضافة إلى شهادة الملكية التي تثبت حصة المالك المدين في الأجزاء المشتركة، ثم شهادة تفيد تبليغ المالك بالإندار بالأداء، ليصدر رئيس المحكمة الابتدائية أمراً بالأداء مشمولاً بالنفاذ المعجل رغم الطعن فيه بالاستئناف.

مع التأكيد هنا، أن قضاء النقض اعتبر في قراره<sup>1</sup> الصادر بتاريخ 25 ماي 2023، على أنه لا تباشر إجراءات الأداء في حق المالك المشترك لمساهمته إلا بعد إنذاره من طرف وكيل اتحاد الملاك المشتركين برسالة مضمونة مع إشعاره بالتوصل وأن يبقى ذلك الإنذار دون جدوى لما يزيد عن 30 يوماً ابتداء من اليوم الموالي لليوم الأول لتبليغ الرسالة المضمونة إلى موطن المرسل إليه، وأنه في حالة توصل المالك المدين بالإندار بالأداء دون الاستجابة لذلك، يباشر وكيل الاتحاد مسطرة الأمر بالأداء.

وأنه طبقاً للفصل 25 مكرر من نفس القانون المذكور يصدر رئيس المحكمة الأمر بالأداء بعد التحقق من تبليغ المالك بالإندار المشار إليه.

كما أن المادة 36 مكرر من نفس القانون، تؤكد على أنه في حالة عدم أداء أحد الملاك المشتركين لمساهمته في التكاليف والنفقات التي قررها اتحاد الملاك داخل الأجل المحدد، يصدر رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أمراً بالأداء في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر على الأكثر.

وكل هذا، يعكس إرادة المشرع في حماية استمرارية الخدمات المشتركة ومنع تعطيلها بسبب امتناع بعض الملاك.

<sup>1</sup> - القرار رقم: 3/353، الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 25 ماي 2023، في الملف المدني رقم 2020/2/1/5599، المنشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض: Juriscassation.cspj.ma، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/16، على الساعة: 13:00 زوالاً.

## ثانياً: التضامن في الأداء

جاءت المادة 42 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية كما تم تعديله، لتسد ثغرة محتملة في حالة تفويت جزء مفرز، حيث قد يلجأ المالك المدين إلى بيع حصته هروباً من الالتزامات المالية. وهذا ما جعل المشرع ينص على أن المفوت له يبقى مسؤولاً بالتضامن مع المفوت تجاه الاتحاد، ضماناً لاستخلاص الديون. وبالتالي يحق للاتحاد في هذه الحالة، ممارسة دعوى استخلاص الديون المستحقة على المفوت له.

لكن، قد يثار إشكال هنا، يتمظهر في الحالة التي قد يجد فيها المفوت له نفسه مطالباً بأداء ديون لم يكن طرفاً فيها أو لم يكن على علم بها عند الشراء.

والرأي فيما أعتقد، أنه يجب إلزام وكيل الاتحاد بتقديم شهادة خلو الذمة المالية عند كل عملية تفويت، حتى يكون المشتري على بينة من الوضعية المالية للعقار الذي يقتنيه.

## الفقرة الثانية: الرهن الجبري وحق الامتياز

على غرار الفقرة السابقة، تبحث هذه الفقرة الرهن الجبري (أولاً)، وحق الامتياز (ثانياً) كآليتين لضمان أداء الالتزامات المالية للمالك المشترك.

## أولاً: الرهن الجبري

تمنح المواد 40 و40 مكرر 1 و40 مكرر 2 من القانون السالف الإشارة إليه، ديون اتحاد الملاك قوة خاصة عبر تمتعها بالرهن الجبري على الجزء المفرز وحصّة المالك في الأجزاء المشتركة. ولا يتم رفع الرهن وشطبه، إلا بأمر يصدره رئيس المحكمة إذا ثبت له أن المالك المدين قام بأداء الدين أو إيداعه بصندوق المحكمة المختصة لفائدة الدائن المرتهن.

هذا الامتياز القانوني، يضع الاتحاد في موقع قوي، إذ يمكنه تقييد رهن جبري بالرسم العقاري للمالك المدين دون حاجة إلى موافقته، بناء على أمر قضائي يصدر رئيس المحكمة، وهو ما من شأنه أن يضمن حماية مالية فعالة، ويمنع التصرف في العقار دون أداء الديون.

## ثانياً: حق الامتياز

تخول المادة 41 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية كما تم تعديله، ديون الاتحاد حق الامتياز على المنقولات الموجودة داخل الشقة أو المحل، وكذلك على السومة الكرائية. وهذا المقتضى التشريعي يعزز من ضمانات الاتحاد ويمنحه أولوية في استيفاء ديونه مقارنة بباقي الدائنين الآخرين.

### المبحث الثاني: ضمانات الحماية القضائية والرقابية للمالك المشترك

تمثل ضمانات الحماية القضائية والرقابية للمالك المشترك، صمام أمان يوازن بين الالتزامات المالية والتدبيرية التي يتحملها المالك وبين حقوقه الفردية التي يجب أن تصان.

وهكذا، فالمشعر المغربي من خلال القانون رقم 18.00 كما تم تعديله، لم يكتف بفرض التزامات على الملاك المشتركين، بل أقر مجموعة من الضمانات المرتبطة بحق الملكية والانتفاع (المطلب الأول)، إلى جانب الرقابة القضائية على أجهزة الاتحاد (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: الضمانات المرتبطة بحق الملكية والانتفاع

حاول المشعر المغربي من خلال المقتضيات القانونية المنظمة للملكية المشتركة، تدعيم الحقوق والضمانات المخولة للملاك المشتركين، وفق نظام يستوعب كل البيانات التي تعبد الطريق، نحو حياة يطبعها روح التفاهم بين الملاك خصوصاً إذا تعلق الأمر بعقارات محفظة أو في طور التحفيظ أو انتهى أجل التعرض بشأنها<sup>1</sup>.

وهي معادلة تحاول التوفيق بين هاتين المصلحتين وإن كان التوازن المنشود صعب المنال<sup>2</sup>.

وتتجلى أهم هذه الضمانات في: الحماية من تقييد حقوق المالك المشترك (الفقرة الأولى)، وحق المالك المشترك في التعويض عن الأضرار التي تمس حقوقه (الفقرة الثانية)، فضلاً عن اشتراط الإجماع على القرارات ذات الأثر الجوهري (الفقرة الثالثة).

<sup>1</sup> - العياض وائل: الأحكام الخاصة لنظام الملكية المشتركة، مقال منشور بمجلة القانون والأعمال، العدد الثالث والثلاثون، يوليو 2018، الصفحة: 89.

<sup>2</sup> - الصافي عبد الحق، الملكية المشتركة للعقارات للعمارات والدور المقسمة إلى شقق أو طبقات أو محلات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2007، الصفحة: 07.

### الفقرة الأولى: الحماية من تقييد حقوق المالك المشترك

يعتبر حق الملكية من الحقوق العينية الأصلية التي تمنح للمالك حرية التصرف بملكه المفرد دون قيد أو شرط من حيث المبدأ<sup>1</sup>.

غير أن أي استعمال لحق الملكية يتجاوز فيه الحدود التي رسمها القانون لهذا الحق يكون خطأ تقصيرياً يوجب المسؤولية<sup>2</sup>.

وترتيباً على ذلك، تؤكد المادة التاسعة من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية كما تم تعديله، على مبدأ جوهري في نظام الملكية المشتركة، وهو حماية حقوق المالك المشتركين في الأجزاء المفردة الخاصة بهم من أي قيود غير مشروعة<sup>3</sup>. فكل شرط يفرض قيوداً على هذه الحقوق يعتبر باطلاً، باستثناء ما يتعلق بتخصيص العقار المشترك وبخصائصه وموقعه.

هذا التوجه التشريعي، يعكس مدى احترام المشرع المغربي لحق الملكية الفردية داخل الإطار الجماعي، ويمنع أي محاولة لتقييد حرية المالك في الانتفاع بملكه الخاص.

وتطبيقاً لذلك، اعتبر قضاء النقض في قراره<sup>4</sup> الصادر بتاريخ 26 يونيو 2018، أنه لما كان المرجع في تحديد الغرض المعدة له أجزاء العقار المفردة والمشاركة، وشروط استعمالها هو نظام الملكية المشتركة، فإن كل شرط في نظام الملكية المشتركة يفرض قيوداً على حقوق المالك المشتركين في الأجزاء المفردة لكل واحد منهم يعتبر

<sup>1</sup> - بونيات محمد بن أحمد: السكن الجماعي والقانون رقم 18.00 المتعلق بالملكية المشتركة للعقارات المبنية، مقال منشور بالمؤلف الجماعي-سلسلة الندوات والأيام الدراسية والعقار والإسكان-، العدد الثاني، الطبعة الأولى، 2003، الصفحة: 113-128.

<sup>2</sup> - شروق عباس فاصل وأسماء صبر علوان: المسؤولية المدنية عن مضار الجوار غير المألوفة، مركز العربي للنشر والتوزيع، 2017، الصفحة: 22.

<sup>3</sup> - تجدر الإشارة هنا، إلى أن لكل مالك شريك على حصته الخاصة، نفس الحقوق المخولة في الملكية الفردية، إذ يتمتع بسلطاته الثلاث من استعمال واستغلال وتصرف.

- رمضان أبو السعود: الوجيز في الحقوق العينية-أحكامها ومصادرها، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، الصفحة: 198.

<sup>4</sup> - القرار عدد: 392، الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 26 يونيو 2018، في الملف المدني عدد 4075/1/1/2016، المنشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض: Juriscassation.cspj.ma، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/16، على الساعة: 13:00 زوالاً.

باطلا، باستثناء ما يتعلق بتخصيص العقار المشترك وبخصوصياته وموقعه، ومما جاء في هذا القرار، ما يلي:  
"(...)

لكن، حيث إن المرجع في تحديد الغرض المعدة له أجزاء العقار المفززة والمشاركة وشروط استعمالها هو نظام الملكية المشتركة، وأنه عملا بالمادة 9 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية (...). وأنه لما كان نظام الملكية المشتركة المتعلق بإقامة (...) خص الطابق الثاني لإقامة مكاتب فإنه لا مناص من هذا القيد، وأن ما أثاره الطاعنان من تحويل البلاطو إلى محل سكني سابق لشراهما لم يسبق لهما إثارته أمام المحكمة المطعون في قرارها وهو غير مقبول، (...). فإنه نتيجة لما ذكر كله كان القرار معللا تعليلا كافيا، والوسيلة بالتالي غير جديرة بالاعتبار."

#### الفقرة الثانية: حق المالك المشترك في التعويض عن الأضرار التي تمس حقوقه

تؤسس المواد 13 و34 و35 و35 مكررا 1 من القانون السالف الذكر أعلاه، لنظام متكامل يضمن للمالك المشترك الحق في التعويض عن الأضرار التي تمس حقوقه نتيجة إهمال أو سوء تدبير اتحاد الملاك أو بسبب الأشغال التي تنجز في العقار المشترك.

فالمشروع المغربي ألزم اتحاد الملاك بصيانة الأجزاء المشتركة<sup>1</sup> وإدارتها، وحمله المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن الإهمال أو الإصلاحات، مع منحه الحق في الرجوع على المتسبب في الضرر.

كما ألزم وكيل الاتحاد بإخبار الملاك قبل الشروع في الأشغال، وأتاح لهم الاعتراض على ذلك أمام قاضي المستعجلات، وأقر حقهم في التعويض عند حدوث الضرر.

وبناء عليه، فإن هذه المقتضيات تجسد حرص المشرع على توفير حماية قانونية للملاك المشتركين من أي مساس بحقوقهم المشروعة، حيث يثبت الحق لكل مالك تبين له أن مصالحه تعرضت للضرر في إقامة دعوى لجبره.

<sup>1</sup> - يتحدد مدلول الأجزاء المشتركة في المبنى بأنها الأجزاء المعدة لاستخدام ولفائدة الملاك جميعهم أو لبعضهم سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين، ويخرج من نطاق ذلك كل جزء غير معد للاستخدام المشترك بين الشاغلين.  
- منجي محمد: المرافق المشتركة في العقار، منشورات دار المعارف الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1988، الصفحة: 16.

وفي هذا الإطار، اعتبر قضاء النقض في قراره<sup>1</sup> الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 2020، أنه لكل مالك في العقار المشترك الحق في إقامة دعوى للحفاظ على حقوقه في العقار المشترك أو لإصلاح الضرر اللاحق بالعقار أو بالأجزاء المشتركة من طرف أحد أعضاء الاتحاد أو الأغيار، ومما ورد في هذا القرار، الآتي: "...)

لكن؛ حيث إنه بمقتضى المادة 35 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية فإنه: "لكل مالك في العقار المشترك الحق في إقامة دعوى للحفاظ على حقوقه في العقار المشترك أو لإصلاح الضرر اللاحق بالعقار أو بالأجزاء المشتركة من طرف أحد أعضاء الاتحاد أو الأغيار." والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ردت الدفع بانعدام صفة المطلوبين في النقض بعلّة أن موضوع الدعوى انحصر في رفع الضرر المتسببة فيه المشوأة ومن تم فإن لكل شخص متضرر الحق في رفع دعوى إزالة الضرر يكون قرارها غير خارق للمقتضى المحتج به والوسيلة على غير أساس".

#### الفقرة الثالثة: اشتراط الإجماع على القرارات المتعلقة بالأثر الجوهري

تشتراط المادتان 22 و44 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية كما تم تعديله، إجماع الملاك المشتركين لاتخاذ القرارات ذات الأثر الجوهري على العقار المشترك، مثل تشييد مبنى جديد، تعلية مبنى قائم، تفويت أو اكتساب حقوق عقارية، القيام بأشغال تغير الأجزاء المشتركة، الهدم الكلي للعقار، أو الحق في التعلية أو الحفر.

إن هذا الشرط، يبين إدراك المشرع لخطورة هذه القرارات التي تمس جوهر الملكية المشتركة، لذلك تطلب الإجماع عليها حماية لحقوق جميع الملاك.

غير أنه، رغم وجاهته، فإنه يطرح إشكالية عملية، إذ قد يؤدي إلى شلل في اتخاذ القرارات بسبب صعوبة تحقيق الإجماع، خاصة في العقارات التي تضم عددا كبيرا من الملاك.

<sup>1</sup> - القرار عدد: 507، الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 22 أكتوبر 2020، في الملف المدني عدد 1456/10/1/2019، المنشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض: Juriscassation.cspj.ma، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/16، على الساعة: 13:00 زوالا.

وقد جسد قضاء النقض التطبيق الحرفي لهذا المقتضى التشريعي، حين اعتبر أنه لا يكون الحق في التعليق أو الحق في الحفر صحيحين إلا إذا تم الترخيص بهما صراحة بموجب القوانين الجاري بها العمل وقبولهما بالإجماع من طرف الملاك المشتركين.

حيث ورد في قراره<sup>1</sup> الصادر بتاريخ 27 يناير 2022، ما يلي: "(...)، وأنه بمقتضى المادة 22 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية فإنه: "يشترط إجماع الملاك المشتركين في اتخاذ القرارات الآتية: تشييد مبنى جديد أو تعليق مبنى موجود (...)؛ الحق في التعليق أو الحفر (...)". وبمقتضى المادة 44 من نفس القانون فإنه: "لا يكون الحق في التعليق أو الحق في الحفر صحيحين إلا إذا تم الترخيص بهما صراحة بموجب القوانين الجاري بها العمل وقبولهما بالإجماع من طرف الملاك المشتركين". وأنه لما كانت الملكية المشتركة تخص جميع المالكين المشتركين وكان البين من وثائق الملف المعتمدة من قبل المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه (...)، فإنها لما قضت على النحو الوارد بمنطوق قرارها بالعللة المنتقدة بالوسيلة أعلاه، وقضت برفض الحكم الابتدائي و برفع الضرر اللاحق بالمطلوب من جراء فتحهما للنوافذ المذكورة بالأجزاء المشتركة في غياب أي ترخيص من قبل الملاكين المشتركين مخالفتين بذلك المقتضيات القانونية المستدل بها أعلاه، جاء قرارها مطابقا للقانون ومعللا تعليلا سليما والوسيلتين على غير أساس في هذا الشق. (...)"

#### المطلب الثاني: الرقابة القضائية على أجهزة الاتحاد

تعد الرقابة القضائية على أجهزة اتحاد الملاك المشتركين إحدى الضمانات المركزية التي سنها المشرع المغربي لضمان حسن سير نظام الملكية المشتركة، وحماية الملاك من أي تجاوز أو تعسف قد يصدر عن الأجهزة المسيرة.

وبناء على ذلك، يسلط الضوء هذا المطلب على مظاهر هذه الرقابة القضائية، المتمثلة في حق المالك المشترك في الطعن ضد قرارات الجمع العام المضرة به (الفقرة الأولى)، وحقه في المطالبة أمام القضاء في مراجعة التكاليف (الفقرة الثانية).

<sup>1</sup> - القرار رقم: 66، الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 27 يناير 2022، في الملف المدني رقم 2647/10/1/2020، المنشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض: Juriscassation.cspj.ma، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/16، على الساعة: 13:00 زوالا.

### الفقرة الأولى: حق المالك المشترك في الطعن ضد قرارات الجمع العام المضرة به

مكن المشرع المغربي المالك المشترك من ضمانات أساسية تتجلى في إمكانية الطعن في القرارات الصادرة عن الجمع العام إذا كانت مضرة بحقوقه أو مخالفة للقوانين والأنظمة، وذلك أمام رئيس المحكمة الابتدائية المختصة وبإجراءات استعجالية وفق المادة 30 من القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية كما تم تعديله.

كما أن المادة 59 مكرر 11 من القانون نفسه، تضع إطاراً زمنياً للممارسة هذه الدعوى، إذ ألزمت المتضرر برفع دعواه داخل أجل شهرين من تاريخ الإخبار بالقرار، تحت طائلة التقادم، وهو ما يضمن الاستقرار القانوني ويمنع من استمرار النزاعات إلى أجل غير محدد.

### الفقرة الثانية: حق المالك المشترك المطالبة أمام القضاء بمراجعة التكاليف

لم يقف المشرع المغربي عند حدود الطعن في القرارات، بل أتاح للمالك المشترك إمكانية مراجعة مساهماته المالية إذا تبين له أنها تفوق ما يجوزها<sup>1</sup>، وذلك بمقتضى المادة 35 مكرر 2 من القانون المشار إليه أعلاه. وهذه الدعوى تقام ضد اتحاد الملاك بحضور وكيل الاتحاد، مما يضمن مواجهة مباشرة بين الأطراف المعنية.

وفي سياق متصل، فإنه لا يجوز تعديل توزيع التكاليف إلا بقرار من الجمع العام أو بحكم قضائي بناء على طلب أحد الملاك، وذلك حسب ما يستشف مما نصت عليه المادة 37 من نفس القانون أعلاه.

من كل هذا وذاك، يمكن القول إن هذه المقتضيات تساهم في ضبط العدالة المالية داخل الاتحاد، ومنع أي انحراف في توزيع الأعباء. غير أن الإشكال يكمن في معيار ما يحوزه المالك، إذ يظل مفهوماً عاماً قد يختلف تفسيره.

<sup>1</sup> - لقد تم تقدير حق طلب مراجعة مبلغ المساهمة في التكاليف المشتركة بغرض توفير الفرصة أمام المالك المشارك الذي يقف على الاختلال بين الخدمات والأعمال التي يقوم بها اتحاد الملاك.  
- عز الدين بوزلماط: حقوق والتزامات الملاك المشتركين في ضوء القانون المتعلق بالملكية المشتركة، مقال منشور في مجلة المنبر القانوني، العدد 27، أكتوبر 2025، الصفحة: 410.

كما أن مراجعة التكاليف<sup>1</sup> أمام القضاء، قد تؤدي إلى إثقال كاهل المحاكم بنزاعات مالية متكررة، وهو ما يستدعي التفكير في آليات بديلة، مثل لجان تحكيم داخلية أو وساطة متخصصة لتسوية هذه الخلافات بشكل أسرع وأقل تكلفة.

#### خاتمة:

ختاماً، يتضح أن المشرع المغربي حاول إيجاد توازن دقيق بين متطلبات التدبير الجماعي للملكية المشتركة، وما يفرضه ذلك من التزامات مالية على الملاك، وبين ضرورة توفير ضمانات قضائية تحمي حقوقهم الفردية وتمنع أي تعسف أو انحراف من قبل إدارة الاتحاد.

وقد أبان التحليل، أن المشرع المغربي وضع منظومة متقدمة من الالتزامات المالية، سواء عبر المساهمات الدورية أو التكميلية أو الحسابات الاحتياطية، كما أقر آليات قانونية صارمة لضمان استخلاص هذه الالتزامات، من قبيل مسطرة الأمر بالأداء، والتضامن في حالة التفويت، إلى جانب الرهن الجبري وحق الامتياز. وفي المقابل، وفر ضمانات قضائية مهمة، مثل الحق في الطعن ضد قرارات الجمع العام المضرة، والمطالبة بمراجعة التكاليف، بما يضمن حماية الملاك من أي تجاوز أو إخلال بمبدأ العدالة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمقترحات كالآتي:

#### أولاً: النتائج

- أرسى المشرع المغربي نظاماً مالياً صارماً يضمن استمرارية الخدمات المشتركة، لكنه في المقابل، يطرح تحديات قانونية وعملية؛

- تمنح الآليات القانونية الضامنة للأداء للاتحاد قوة معتبرة، تخوله مواجهة أي تعنت في الأداء من قبل الملاك المشتركين؛

<sup>1</sup> - يمكن تعريفها بأنها: إجراء قانوني وتقني يهدف إلى ضمان عدالة توزيع المصاريف بين الملاك.

- إن الرقابة القضائية تمثل صمام أمان لحماية حقوق الملاك المشتركين، لكنها قد تؤدي إلى إثقال كاهل المحاكم بالنزاعات المتكررة، خاصة فيما يتعلق بالطعن في القرارات أو مراجعة التكاليف.

#### ثانياً: المقترحات

- تعزيز الشفافية المالية عن طريق إلزام وكيل الاتحاد بنشر تقارير دورية مفصلة عن المساهمات وأوجه صرفها، مما يقلل من المنازعات ويعزز الثقة بين الملاك؛

- إحداث آلية بديلة لتسوية المنازعات مثل لجان تحكيم داخلية أو وساطة متخصصة، لتخفيف الضغط على القضاء وتسريع البت في الخلافات؛

- ضرورة تدخل المشرع المغربي لتوضيح المعايير القانونية المتعلقة بالمنفعة وتوزيع التكاليف، وكذا تحديد مفهوم المصاريف الطارئة وغير العادية، لتفادي التأويلات المتباينة؛

- إقرار شهادة خلو الذمة المالية كوثيقة إلزامية عند كل عملية تفويت، لضمان حماية المشتري الجديد من تحمل ديون سابقة لم يكن طرفاً فيها؛

- إحداث صندوق تأمين خاص لتغطية الأضرار الناتجة عن الأشغال أو الإهمال في التدبير، بما يخفف العبء عن ميزانية الاتحاد ويضمن تعويضاً سريعاً للمتضررين.

تلکم هي باختصار، أهم النتائج والمقترحات المتوصل إليها من خلال دراسة هذا الموضوع، والله ولي التوفيق والسداد.

#### قائمة المراجع والمصادر:

##### 1- النصوص القانونية:

- المرسوم السلطاني رقم 2025/79 بإصدار قانون التنظيم العقاري، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 1613، والصادر بتاريخ 10 سبتمبر 2025، الصفحة: 273 وما يليها.

-المرسوم رقم 2.23.700 المتعلق بتحديد القواعد المحاسبية الخاصة باتحاد الملاك المشتركين تطبيقا للقانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 7391، والصادر بتاريخ 31 مارس 2025، الصفحة: 1917 وما يليها.

-القانون رقم 39.24 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.37، والصادر بتاريخ 7 أغسطس 2024، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 7328، بتاريخ 22 أغسطس 2024، الصفحة: 5367 وما يليها.

## 2- الاجتهاد القضائي

-قرار رقم: 2/427، الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 29 يونيو 2021، في الملف المدني رقم 2019/2/1/2344، المنشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض: Juriscassation.cspj.ma، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/16، على الساعة: 13:00 زوالا.

-القرار رقم: 3/353، الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 25 ماي 2023، في الملف المدني رقم 2020/2/1/5599، المنشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض: Juriscassation.cspj.ma، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/16، على الساعة: 13:00 زوالا.

-القرار عدد: 392، الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 26 يونيو 2018، في الملف المدني عدد 2016/1/1/4075، المنشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض: Juriscassation.cspj.ma، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/16، على الساعة: 13:00 زوالا.

-القرار عدد: 507، الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 22 أكتوبر 2020، في الملف المدني عدد 2019/10/1/1456، المنشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض: Juriscassation.cspj.ma، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/16، على الساعة: 13:00 زوالا.

-القرار رقم: 66، الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 27 يناير 2022، في الملف المدني رقم 2020/10/1/2647، المنشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض: Juriscassation.cspj.ma، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2026/03/16، على الساعة: 13:00 زوالاً.

### 3-الكتب

- رمضان أبو السعود: الوجيز في الحقوق العينية-أحكامها ومصادرها، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001.
- زياد طارق: دراسات في الفقه والقانون، دار الشمال للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، طرابلس، لبنان، 1990.
- شراوي جورج: حق الملكية العقارية، منشورات المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.
- شروق عباس فاضل وأسماء صبر علوان: المسؤولية المدنية عن مضار الجوار غير المألوفة، مركز العربي للنشر والتوزيع، 2017.
- الصافي عبد الحق، الملكية المشتركة للعقارات للعمارات والدور المقسمة إلى شقق أو طبقات أو محلات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2007.
- عفيف شمس الدين: ملكية الشقق والطوابق والشاليهات والأبنية المفرزة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
- منجي محمد: المرافق المشتركة في العقار، منشورات دار المعارف الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1988.

### 4-المقالات

- بونبات محمد بن أحمد: السكن الجماعي والقانون رقم 18.00 المتعلق بالملكية المشتركة للعقارات المبنية، مقال منشور بالمؤلف الجماعي-سلسلة الندوات والأيام الدراسية والعقار والإسكان-، العدد الثاني، الطبعة الأولى، 2003.

- عز الدين بوزلماط: حقوق والتزامات الملاك المشتركين في ضوء القانون المتعلق بالملكية المشتركة، مقال منشور في مجلة المنبر القانوني، العدد 27، أكتوبر 2025.
- علوان اريج عبد الستار وفاضل شروق عباس: التزام الملاك بنفقات صيانة الأجزاء المشتركة وأعبائها في الإسكان العمودي، مقال منشور بمجلة كلية الحقوق-جامعة النهرين، العدد 3، المجلد 25، 2023.
- العياط وائل: الأحكام الخاصة لنظام الملكية المشتركة، مقال منشور بمجلة القانون والأعمال، العدد الثالث والثلاثون، يوليو 2018.
- قريدة محمد: نظام الملكية العقارية المشتركة، مقال منشور بمجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 05، 2014.



**مجلة جيل الأبحاث القانونية العميقة**

**ISSN 2414-7931 DOI Prefix:10.33685/1545**

**© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي**